تقرير مسح عن وضع

اللاجئين الفلسطينيّين فاقدي الأوراق الثبوتية

في لبنان

نسخة جديدة مرفقة بفصل إضافي وإحصاءات حديثة

بيروت، أيلول (سبتمبر) 2007

تقرير مسح عن وضع اللاجئين الفلسطينيّين فاقدي الأوراق الثبوتية في لبنان
مقارنة مع اللاجئين المسجّلين وغير المسجّلين المقيمين في المخيمات والتجمّعات

أجري المسح مِن آب (أغسطس) إلى تشرين الثّاني (نوفمبر) 2004
نُشر أولاً في بيروت، في آذار (مارس) 2005 وأُعيد نشره في بيروت في أيلول (سبتمبر) 2007.

قامت المفوضّية الأوروبية ومؤسسة ليزا وغودموند جوويرجنسنس بتمويل هذا التقرير.
الآراء التي يتضمنّها هذا التقرير لا تعبّر رسمياً عن موقف المفوضية الأوروبية أو عن مؤسسة جوويرجنسنس.

التصوير الفوتوغرافي: سينثيا بيتريغ وكساندرا ماتي
التصميم: Beirut - Alarm sarl
الطبع: Beirut - 53 Dots sal

وافق اللاجئون على إستعمال صورهم في هذا التقرير وتمّ تغيير كُلّ الأسماء الواردة

فهرس المحتويات

1.0 خلاصة تنفيذية
2.0 مقدّمة
3.0 منهجية المسح
4.0 اللاجئون الفلسطينيّون في لبنان
5.0 نتائج المسح
- الخصائص السكانية
- الوضع القانوني
- التمتّع بالتنقل والخدمات
- الصحة
- التعليم
- الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية
- السكن والبيئة
- المقابلات الشبه المنظّمة

6.0 التوصيات
7.0 التحديث والإحصاءات الأخيرة
8.0 شهادات شكر وتقدير
9.0 ملحقات

NOT TO BE PUBLISHED

PALESTINE

NORTH SHEET

SCALE 1 250000

REFERENCE

Gridded with Palestine
Transverse Mercator Military Grid

1.0 خلاصة تنفيذية

إنّ اللاجئين الفلسطينيّين موجودون في لبنان منذ العام 1948. هناك ما يقارب 3000 لاجىء فاقد الأوراق الثبوتية من أصل 300,000 إلى 400,000 لاجىء في لبنان، وهم غير مسجّلين لدى وكالة الأُمم المتّحدةَ لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (UNRWA) أو لدى السلطات اللبنانية.

وصل معظم اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية إلى لبنان في السبعينات، ويتعلّق سبب قدومهم بأحداث أيلول الأسود (سبتمبر) في الأردن أو بالحرب الأهليّة في لبنان. وفي ذلك الوقت لمْ يعتبروا التسجيل ضرورياً. أضحى فقدان الوثائق مشكلةً فقط بعد فكّ البنى التحتية العسكرية والسياسية لمنظمّة التحرير الفلسطينية (PLO) عام 1982 وتعزيز أمن السلطات اللبنانية على أرضِها بعد نهايةِ الحرب الأهلية عام 1990.

غير أنّ وضع اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية بقي مجهولاً حتى العام 2001. وفي العام 2004 أجرى المجلس الدانمركي للاجئين (DRC) بالشراكة مع منظمّة حقوق الإنسان الفلسطينية (PHRO) وبدعم من دائرة المساعدات الإنسانية للمفوضيّة الأوروبيةَ (ECHO)، مسحاً للإطّلاع أكثر على وضع اللّاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية ولتقديم توصيات ورؤية لكيفية تحسينه.

يعاني اللاجئون فاقدو الأوراق الثبوتية من القيود على تنقّلهم ومن عدم الإستفادة من خدمات الأونروا كما ويتلقّون رعاية صحية سيّئة. بالإضافة إلى ذلك وما يدعو أكثر إلى القلق، هو أنّ الجيلين

الثاني والثالث من اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية يواجهان عقبات في التخرُّج من المدرسة والزواج والتملّك والمشاركة عموماً في نشاطات الحياة القانونية أو الإجتماعيةِ العادية.

حتى وإن تشارك اللاجئون فاقدو الأوراق الثبوتية الأنماط الإقتصادية والإجتماعية العامّة ذاتها مع اللاجئين الآخرين، فهم يُواجهون صعوبات أكثر إذ أنّهم أكثر عزلةً. يعيش اللاجئون الفلسطينيّون في لبنان في مناطق شبيهة بالتركيبة القروية في وطنِهم فيحظون بدعمٍ مِنَ العائلة والجيران. وصل اللاجئون فاقدو الأوراق الثبوتية في أغلب الأحيان كرجال عازبين ولاَقوا القليل من الدعم.

من المُلفت أنّ معظم هؤلاء اللاجئين، على الرغم من تصنيفهم كفاقدي الأوراق الثبوتية، يملكون بعض الوثائق المرتبطة بوضعم القانوني ممّا يولّد نتيجة مضاعفة: يمكن اثبات هويتهم الفلسطينيّة ويمكن الوصول إلى السلطة السابقة المسؤولة عن توثيقِهم.

تضمنّت النسخة الأولى من تقرير المسح التي نُشرت في آذار (مارس) 2005 مجموعةً من التوصيات للتوعية حول اللاجئين الفلسطينيين في لبنان فاقدي الأوراق الثبوتية والمطالبة بتحسين أوضاعهم. شكّلت هذه التوصيات الأسس لبرامج المجلس الدانمركي للمساعدة القانونية والمشورة.

وقد تمّ تنفيذ عدداً من التوصيات منذ العام 2005 ساهمت بتغيير وضع اللاجئين الفلسطينيين فاقدي الأوراق الثبوتية. وأُضيف فصل جديد حول التقدّم الذي أُحرز ووضعهم الحالي كما يتضمّن احصاءات سكّانية مستحدثة مبنيّة على قاعدة معلومات خاصّة بالمجلس الدانمركي للاجئين.

2.0 مقدمة

أهداف المسح وغرضه

في شهر أيلول (سبتمبر) 2001، تمّ توقيف الشاب حسني غزال على نقطة تفتيش للجيش اللبناني في مخيّم عين الحلوة وطُلب منه الخُروج من سيارتِه. ذُعر حسني وركض هارباً نحو المخيّم. فأرداه الجنود رمياً بالرصاص. وفي سياق التحقيق حول سبب هروب حسني، اكتشفت السلطات أنّ هويّته مزورة. خاف من أن يُفضح أمره فهرَبَ. في ذلك اليوم، أصبح جليّاً أنّ بعض اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية كان يتملّكهم الخوف من إكتشاف أمرهم، فأبصرت النور قضية اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية.

إنّ وجود اللاجئين الفلسطينيّين في لبنان هو واقع معروف ويعتقد الجميع أنّ كلّ الفلسطينيين مسجّلين لدى الوكالة المُفوّضة من قبل الأمم المتّحدة أي الأونروا. غير أنّ هذه الحادثة اظهرت أنّ هناك فئات مختلفة من اللاجئين لا تتمتّع بوضع قانوني مشترك.

بعد هذه المأساة، أجريت دراسة إرشاديّة من قبل منظمّة حقوق الإنسان الفلسطينيّة (PHRO) في كانون الأول (ديسمبر) 2002.

أظهرت هذه الدراسة أنّه فيما يحظى معظم اللاجئين الفلسطينيّين المقيمين في المخيمات والتجمّعات في لبنان بمساعدات إنسانية أساسيّة، هناك عدد من اللاجئين الفلسطينيّين الذين لا يستفيدون من المساعدات وبالتالي يواجهون وضعاً قانونياً إقتصادياً وإجتماعياً أكثر صعوبةً. غير أنّه لم يُعرف سوى القليل عن أسباب حضور هؤلاء اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية ووضعهم القانوني والإقتصادي والإجتماعي وتطلّعاتهم.

حصل المجلس الدانمركي للاجئين (DRC) ومنظمّة حقوق الإنسان الفلسطينية(PHRO) على التمويل من دائرة المساعدات الإنسانيّة التابعة للمفوضية الأوروبية (ECHO) لإجراء مسح من أجل جمع معلومات أساسية وأكثر شمولية حول الظروف القانونية والمعيشية للاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية ولِنشر نتائجه بغية اكتساب معلومات معمّقة عن الحالة القانونيّة والإقتصادية والإجتماعية لهؤلاء اللاجئين المعروفين باللاجئين الفلسطينيّين فاقدي الاوراق الثبوتية.

هدف التقرير الصادر في العام 2005 إلى معرفة مايلي:

- لماذا اللاجئون فاقدو الأوراق الثبوتية هم في لبنان وكيف وصلوا إلى هذا الوضع
- وضعهم القانوني بالتحديد
- ظروف معيشتهم، أهي مختلفة عن ظروف اللاجئين المسجّلين
- هل يُصادفون صعوبات معيّنة غير الظروف المعيشية الصعبة التي يصادفها اللاجئون عادةً في لبنان
- الحلول الممكنة لمساعدتهم على التغلّب على هذه الحالة.

أجرت منظمّة حقوقِ الإنسان الفلسطينيّة والمجلس الدانمركي للاجئين مسحاً على عيّنة مؤلّفة من 1,800 عائلة لاجئة في 11 مخيماً رسمياً و27 تجمعاً غير مسجّلين في لبنان خلال أشهر آب (أغسطس) وتشرين الثّاني (نوفمبر) 2004.

جُمعت المعلومات من المقابلات التي تضمنّت استفتاءات مخصّصة لهذا الغرض. وكشف تحليل المعلومات التي جُمعت عن العوامل التي تُؤثّر على ظروف اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية.

ومن أجل تحقيق غرض هذا التقرير الذي يركّز على اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية، أُجريت مقابلات أيضاً مع اللاجئين المسجلّين وغير المسجلّين في إطار إجراء مقارنة تحليلية تسّلط الضوء على الإختلاف في الوضع القانوني والظروف المعيشية بين هذه الفئات الثلاث.

اللاجئون المسجلّون مسجلّين لدى الأونروا والسلطات اللبنانية. اللاجئون غير المسجّلين، مسجّلين فقط لدى السلطات اللبنانية. واللاجئون فاقدو الأوراق الثبوتية غير مسجّلين لدى الأونروا أو لدى السلطات اللبنانية (راجع الفقرة 4.0).

يهدفُ هذا التقرير أيضاً الى تحديد نظرة اللاجئين أنفسهم إلى حالتهم وفهمهم لوضعهم القانوني والحلول التي يرجونها.

3.0 منهجية المسح

تألّف المسح من ثلاثة عناصر بارزة: الإستفتاءات المنزلية، مقابلات شبه مُنَظَّمة ومجموعات اختبارية محدّدة. وقد طّورت خصيصياً من أجل هذا المسح أدوات كلّ عنصر.

قُسّم لبنان إلى أربع مناطق جغرافية هي بيروت وجبل لبنان، البقاع، الشمال والجنوب من أجل تسهيل عملية تنفيذ المسح (ملحق 1).

إنّ المخيمات الذين تناولهم هذا المسح هم المسجّلون لدى الأونروا وحُدّدت التجّمعات على أنّها المناطق حيث يعيش أكثر من 250 لاجىء فلسطيني في ظروف تشبه تلك التي في المخيّمات.

أدوات المسح

الإستفتاء المنزلي

هدف الإستفتاء المنزلي إلى الحصول على معلومات عامة حول الوضع القانوني والإنساني للاجئين الفلسطينيّين في لبنان واللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية تحديداً. يقسم الإستفتاء (ملحق 2) إلى ستّة أجزاءِ:

- الخصائص المنزلية
- الوضع القانوني

- التعليم
- الظروف الإقتصادية والإجتماعية
- السكن والبيئة
- الصحة

جرى 1,800 استفتاء منزلي. وبعد استبعاد الاستفتاءات غير الصالحة (أي الناقصة أو غير الملائمة)، شملت العيّنة النهائية 1,765 إستفتاءِ موزّعين على 38 مخيماً وتجمعاً في أربع مناطقِ.

قُسّمت عيّنة الإستفتاء المنزلي كالتّالي:

بيروت وجبل لبنان	319
البقاع	149
الشمال	348
الجنوب (صور وصيدا)	949

المخيمات

1	عين الحلوة
2	البداوي
3	برج البراجنة
4	برج الشمالي
5	البص
6	مار الياس
7	المية مية
8	نهر البارد
9	الرشيدية
10	شاتيلا
11	ويفل

التجمعات

1	بر الياس
2	باريش
3	البرغلية
4	الداعوق
5	دورس
6	الفاكهاني
7	فقيهة
8	تجمع غزة
9	الهمشري
10	العيتانية
11	جل البحر
12	جلول
13	كفربدا
14	كفرزبد
15	معشوق
16	مجدل عنجر
17	المينا
18	تجمع المدينة القديمة
19	القاسمية
20	رياق
21	سعدنايل
22	شبريحة
23	السماقية
24	سيروب
25	تعلبايا
26	وادي الزينة
27	الوسطى

لا يوجد لائحة رسميّة بكيفية كتابة أسماء هذه الأماكن في لبنان. الكتابة المعتمدة في هذا التقرير تتناسب في قسم منها مع ما توفّر في الإنكليزية لدى الأونروا أو هي ترجمة حرفية من اللغة العربية.

طال الإستفتاء المنزلي الفلسطينيين المسجّلين وغير المسجّلين بالإضافة إلى فاقدي الأوراق الثبوتية. تم اختيار اللاجئين الفلسطينيّين المسجّلين بشكل عشوائي، بينما تم البحث عن اللاجئين غير المسجّلين وفاقدي الأوراق الثبوتية نظراً لقلّة عددهم وصعوبة تعقّبهم. بما أنّ اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية لا يملكون وضعاً قانونياً وبالتالي هم غير مسجّلين في أي مكان، اتّبعنا عيّنة الأقارب. فتمكّنا من معرفة اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية من خلال دراسة أجرتها منظمّة حقوقِ الإنسان الفلسطينيّة في العام 2002 وبمساعدة من منسّقي المنطقة ومتطوّعين من المخيّمات والتجمّعات الذين يملكون فكرة تقريبية عنْ مكانِ وجود اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية.

إن بدت هذه الطريقة في الإختيار منطقية في هذه الحالةِ، إلّا أنّها تبقى محدودة: فالطلب من اللاجئين الذين تتّم مقابلتهم أن يسّموا لاجئين آخرين هو مجاذفة في الوصول إلى أشخاص من الخلفية الإجتماعية والسياسية عينها والإغفال عن بعض المجموعات الضعيفة جداً التي قد تميل إلى تفادي ملاحظتها ومقابلتها. لذا لا يدّعي هذا المسح بقيمته العلميّة الدقيقة أو بأن يكون إحصاءً سكانياً، إلاّ أنّه ينقل صورة عن وضع العائلات المُستهدفة.

المقابلات الشبه المُنَظَّمة

بالإضافة إلى الـ 1,800 استفتاء منزلي، أُجريت 193 مقابلة شبه مُنَظَّمة مع عائلات فاقدة الأوراق الثبوتية هدفت إلى تَعريف خصائص إقتصادية وإجتماعية معيّنة تُميّزُ هذه المجموعةَ المستهدفَة.

تمحورت المقابلات حول أربعة مواضيع:

- نمط الدخل/الإنفاقِ الموسميّ
- التعامل مع الأزمات
- فرص تأمين الدخل
- التنظيم والدعم

اظهرت نتائج المسح الأوليّة أنّ ما يقارب 64% مِنْ اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية الذين شملهم المسح يعيشون في الجنوب والبقاع. وبالتالي أجريت معظم هذه المقابلات في الجنوب (صور وصيدا) والبقاع، وأُجري عدد قليل منها في الشمال وبيروت وكان المجموع 193 عائلة.

توزّعت المقابلات حسب المناطق على الشكل التالي:

- بيروت 15
- البقاع 48
- الشمال 30
- الجنوب 100 (صور – 20 من التجمّعات، 15 من مخيّم الرشيدية، 15 من مخيّم برج الشمالي، صيدا – 50 من مخيّم عين الحلوة)

مجموعات النقاش المركزة

أُجريت عشرة مجموعات نقاش مركزة في المناطقِ الجغرافية الأربع. تمّ تحضير مجموعة من الأسئلة وُجّهت إلى المجموعات بحضور رئيس للجلسة. تألّفت مجموعات النقاش من ستّة ممثلين عن كلِ مجتمع هم مطّلعين على الظروف التعليمية والصحية والإجتماعية والإقتصادية في المواقع حيث أُجريت المقابلات الشبه المنظّمة.

شكّلت مجموعات النقاش وسيلةً للحُصُول على تطلعات وآراء مختلفة عن الحياة اليومية وتصوّرات الناس المشتركة حول البيئة التي يعيشون فيها مع من يحيط بهم. إنّ الغاية من ذلك اكتساب فهم أفضل للظروف المعيشية (الخصائص السكّانية، الصحة، التعليم، الخ.)، ولِنسبة انخراط اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية في المجتمع والصعوبات التي يُواجهونها. فكانت مجموعات النقاش المركزة كمنتدى مطّلع يُولِّد معلومات غير متوفرَة في المقابلات الفردية.

ترتيب المعلومات وتدقيقها

تمّ جمع المعلومات من خلال مجموعات النقاش المركزة والمقابلات الشبه المُنَظَّمة والإستفتاءات المنزلية. وتمّت مقارنتها لوضع تقرير أكثر تفصيلاً ودقّةً.

كما وتمّت مقارنة المعلومات مع مصادر مُعترف بها، من ضمنها:

- الإحصاءات: الأونروا، دراسة البنك الدولي حول مستويات المعيشة
- الدراسات: "ماض صعب، مستقبل مجهول؛ الظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيّين في المخيمات والتجمّعات في لبنان" (Fafo، 2003)، "المخيّمات الفلسطينيّة في لبنان، الأوضاع والحاجات على أرض الواقع"، منظمّة التحرير الفلسطينية دائرة شؤون اللاجئين، بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ايبرت، حزيران (يونيو) 1998
- مواقع الكترونية: UNRWA، USCR، Badil

تجنيد الموظّفين وتدريبهم

أُجريت الدورات التدريبية على المسحِ مع 18 متطوعاً وخمسة مشرفين حيث تمّ شرح أهداف المشروع وتطلّعاته. طُرح كلّ سؤال مُدرج في الإستفتاءِ وتمّت مناقشته لتبديد أيّ شكوك وللحرص على الفهم المتبادل لمضمون الأسئلة.

عند الانتهاء من مراجعة الإستفتاء إختبره المتطوّعون وبعد ذلك اختبروه في مخيّم مار إلياس. وعلى أثر هذا التمرين، أُجريت تعديلات بسيطةٍ على الإستفتاءِ.

الصعوبات أثناء العمل الميداني

لم يقبل اللاجئون فاقدو الأوراق الثبوتية جميعهم بإجراء المقابلات بسبب وضعهم القانوني. ولم يصرّ الفريق المشرف على الإستفتاء على إجراء المقابلات مع اللاجئين الممانعين إذ لا يستطيع أن يضمن لهم أنّ ذلك سيحسّن وضعهم القانوني. لهذا السبب أُجريت المقابلات من منطلق طوعي.

وقد ظهرت معارضة في التجاوب مع الإستفتاء بشكلٍ أكبر في بعض المناطق التي تتميّز بحضور اسلامي مهم (صيدا على سبيل المثال). هناك عوامل أخرى إضافةً إلى هذه الممانعة ساهمت في تغيير العدد الأصلي الذي كان مخصصاً لكلّ منطقة ومنها بروز معلومات جديدة حول الإنتشار الجغرافي للاجئين في لبنان فاقدي الأوراق الثبوتية، والصعوبة في استكمال الإستفتاءات في مخيم الضبيه ورفض بعض اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية إستكمال الإستفتاء بسبب وضعهم القانوني الحسّاس.

كان عدد الممانعين محدوداً ولم يؤثّر على النتائج النهائية للمسح.

وقد تمّت مراجعة توزيع الإستفتاءات وفقاً لذلك فأُلغيت مقابلات مخيم الضبيه بسبب تمثيلها غير الكافي، بينما ارتفع عدد المقابلاتِ في المناطقِ الأخرى، وخصوصاً في البقاع وصيدا.

صادف العاملون الميدانيّون مشاكل مشتركة شملت ما يلي:

- بعض الذين خضعوا للمقابلة افتقروا إلى الصدق في أجوبتِهم إذ إعتقدوا أنّ ذلك سيؤثّر على المساعدات الإنسانيّة التي قد يحصلون عليها
- كان من الصعب الحكم على مصداقية الأجوبة التي تتعلّق بالدخل وأهميّة التحويلات المالية من الأقارب المسافرين

- الوقت المخصّص للعمل الميداني كان محدوداً وغير كافٍ
- لم يكن هناك مكاناً على الإستفتاءِ مخصصاً للتعليق، خصوصاً بالنسبة إلى اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية الذين أرادوا طرح العديد مِن مشاكلهم
- الأسئلة حول "حق العودة" والتعويض لم تلق قبولاً جيداً من المجتمعات الفلسطينية؛ اذ إعتبروها إهانةً ومحاولةً لتَهميش حقِّهم في العودة إلى فلسطين. ويجدر الذكر أنّ ذلك لم يؤثّر على نتيجة المسح وأنّ ذلك القسم من الإستفتاء لم يُستخدَم في التقرير
- عبّرت بعض العائلات عن قلّة الثقّة والترحيب بسبب العديد مِن الإستفتاءات التي أُجريت حولهم في الماضي من دون أن تُسفر عن أي أثر ملموس على وضعهم
- اظهر البعض خوفاً وتحفظاً وخصوصاً المجموعة المستهدفة من اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية.

ومن جهة أخرى أظهر العاملون حماساً حول الإستفتاء والدراسة. فجاءت التغذيات الإيجابية على الشكل التالي:

- رحّب الكثيرون مِنَ اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية بالمسحِ إذ شَعروا لمرّة أنّهم غير منسيين وأنّ هناك من يَهتمُّ لأمرهم
- قدّم المسح معلومات أكثر حول المجموعة المستهدفة وعن مقياس مشاكلها والظروف العامّة التي تعيش فيها
- قدّم المسح معلومات حول الظروف المعيشية للاجئين في المخيّمات والتجمّعات عُموماً.

البرنامج الآلي المُعتمد

إنّ البرنامج الآلي المُعتمد لإدخال المعلومات هو نظام معالجة الإحصاءُ السكاني والمسحُ (CSPro). يَدْمجُ هذا البرنامج ميزّات نظام معالجة الحاسوب الصغير المتكامل (IMPS) والنّظام المتكامل لتحليل المسح (ISSA). يَستخدم CSPro قواميس المعلومات لتَزويد وصف مُشترك لكلّ ملفٍ من المعلومات الذي قد تمّ إدخاله.

تم تدريب أفراد المنظّمة والمتطوّعين على إدخال المعلومات واستُخدم خمسة متطوعين بدوام كامل واثنين بدوام جزئي لإدخال البيانات.

بعد أن انتهت عملية إدخال البيانات، نُقلت المعلومات الى SPSS، وهو مجموعة برامج صُمّمت لاجراء البحث الكمي للتحليل.

4.0 اللاجئون الفلسطينيون في لبنان

إنّ تأسيس وكالة خاصة لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين في العام 1950 وهي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) قد سمح بتسجيل اللاجئين الفلسطينيين الذين هربوا من بلادهم نتيجة الصراع العربي – الاسرائيلي وخوّلهم الحصول على مساعدة. بناءً على التعريف العملي للأونروا، يُعتبر لاجىء فلسطيني:

"كل شخص كانت اقامته الأساسيّة بين حزيران (يونيو) 1946 حتّى آيار (مايو) 1948 في فلسطين، وفقد منزله ووسائل معيشته نتيجة الصراع العربي - الاسرائيلي سنة 1948. إنّ خدمات الأونروا متوفّرة لجميع المقيمين في نطاق منطقة عملها وينطبق عليهم هذا التعريف، والمسجلّين لدى الوكالة ويحتاجون إلى مساعدة. يشمل تعريف الأونروا هذا المُنحدرين أيضاً من أشخاص أصبحوا لاجئين عام 1948"[1].

إنّ تفويض الأونروا هو لتوفير المساعدة الإنسانية. لا يشمل تفويض الأونروا اللاجئين الذين تركوا فلسطين بعد عام 1950 كما أنّها لا تؤمّن الحماية لهم.

تتركّز المساعدة التي تقدمّها الأونروا على تأمين خدمات صحية، تعليمية واجتماعية إضافةً إلى مشاريع البنى التحتية للمخيمات. وهناك أيضاً برامج المساعدة في الحالات العسيرة وتوزيع المواد الغذائية تلبيةً لحاجات اللاجئين الأكثر عوزاً.

1. www.un.org/unrwa/refugees/whois.html

تلعب المفوضيّة السامية لشؤوون اللاجئين (UNHCR) دوراً في تأمين الحماية ولكنّها تستثني من تفويضها الأشخاص "الذين يحظون حالياً بحمايةٍ أو مساعدةٍ من أيّ منظمّة أو وكالة أخرى تابعة للأمم المتّحدة "[2].

تطبيقاً لهذا البند، إنّ اللاجئين الفلسطينيين المقيمين ضمن ميدان عمل الأونروا هم مستثنون من اتّفاقية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وككل البلدان المجاورة لفلسطين، لم يوقّع لبنان على اتفاقية جنيف عام 1951 المتعلّقة بوضع اللاجئين ويتعامل لبنان مع اللاجئين الفلسطينيين على أنّهم أجانب.

بناءً على احصاءات أجرتها الأونروا في كانون الأوّل (ديسمبر) عام 2006، بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان 408,438[3].

غير أنّه يُقدّر أنّ أقلّ من ثلثي هذا العدد يقيمون فعلياً في البلد[4].

إنّ القوانين المُجحفة بحقّ اللاجئين الفلسطينيين وأحداث الحرب الأهليّة في لبنان (1975-1990) دفعت بأعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين إلى الهجرة وخاصةً نحوى بلدان أوروبا الغربية والاسكندينافية. وعلى الرغم من أنّ الكثيرين من المهاجرين إلى اوروبا قد استقرّوا هناك بشكلٍ دائم والمقيمين في بلدان الخليج العربي قد حصلوا على إجازات عمل قانونية إلاّ أنّ العديد منهم لا يزالوا يحافظون على وضعهم كلاجئين فلسطينيين مسجلّين في لبنان ولهذا السبب يبقى العدد الصحيح للاجئين غير دقيق.

يمكن تصنيف اللاجئين الفلسطينيين في لبنان في ثلاث مجموعات:

- **اللاجئون "المسجلون"**: عددهم 408,438 (احصاءات الأونروا، كانون الأوّل (ديسمبر) 2006)

هذه المجموعة من اللاجئين مسجلّة لدى كل من الأونروا والسلطات اللبنانية، وتستفيد من الخدمات التي تقدّمها الأونروا. تشكّل تقريباً 10% من المقيمين في لبنان. بناءً على الاحصاءات المتوفّرة لدى الأونروا: 53% منهم تقريباً (أي 215,890)[5] يعيشون ضمن 12 مخيماً مسجّلين في لبنان، بينما يقيم الباقون في تجمّعات ومجموعات فلسطينية غير مسجّلة أو في المدن. لا يستفيد هؤلاء من أي من برامج الدولة اللبنانية لمساعدة اللاجئين. سمحت السلطات اللبنانية في بعض الحالات بنقل ملّفات اللاجئين المسجّلين سابقاً لدى الأونروا في بلدٍ آخر وذلك منذ العام 1978.

2. المادة 1، د من إتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاّجئين
3. www.un.org/unrwa/publications/pdf/uif-dec06.pdf
4. أرقام غير رسميّة من منظمّة التحرير الفلسطينية غير أنّ الأونروا لا تعتمدها
5. www.un.org/unrwa/publications/pdf/uif-dec06.pdf

- **اللاجئون "غير المسجلّين"**: عددهم 35.000 (تقديرات عام 2004)

هؤلاء اللاجئون هم خارج نطاق عمل الأونروا للأسباب التالية:
– تركوا فلسطين بعد عام 1948
– تركوا فلسطين والتجأوا إلى مناطق خارج نطاق عمل الأونروا
– تركوا فلسطين عام 1948 لكنّهم لم يكونوا بحاجة إلى مساعدة إنسانيّة[6].

إنّ اللاجئين غير المسجّلين هم مسجّلون فقط لدى الحكومة اللبنانية. وقد بدأت الأونروا في كانون الثاني (يناير) 2004 بتقديم المساعدة إلى غير المسجّلين. وكان التبرير لهذا التوسّع في نطاق الخدمات أنّ اللاجئين غير المسجّلين هم أيضاً فلسطينيون قد هربوا من وطنهم الأمّ ولا يستفيدوا من أيّ نوع من المساعدات من قبل الدولة اللبنانية. إنّ العامل المهّم لغير المسجّلين هو أنّهم مسجّلون لدى هيئة حكومية أو منظمّة معروفة.

- **اللاجئون "فاقدو الأوراق الثبوتية"**: عددهم 3000 (تقديرات عام 2004)

إنّ اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية ليسوا مسجلين لدى أي سلطة أو وكالة في لبنان وبالتالي لا يملكون أي وثائق صالحة تضمن لهم وضعاً قانونياً في لبنان. يستفيدون من برامج مساعدات الأونروا بشكلٍ محدود ويعانون ظروفاً اجتماعيةً واقتصاديةً صعبةً بما أنّه لا مورد ثابت لكسب الرزق بسبب عجزهم عن العمل.

من دون هذه الوثائق لا يستطيع اللاجئون فاقدو الأوراق الثبوتية أن يغادروا المخيّمات أو السفر. هذه القيود على التنقّل والسفر تعني أنّ أولاد هؤلاء اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية هم غالباً عاجزين عن الحصول على التعليم العالي بما أنّ التعليم الإبتدائي هو فقط المتوفّر في المخيّمات.

اللاجئون فاقدو الأوراق الثبوتية هم في غالبيتهم فلسطينيون دخلوا إلى لبنان في السبعينات. في ذلك الوقت، كانت الأحزاب السياسيّة تدعمهم، وخاصةً منظمّة التحرير الفلسطينية التي كانت الحزب المسيطر في لبنان. قدِم البعض منهم ليحارب من أجل القضية الفلسطينيّة، وعلِق البعض الآخر في لبنان وُمنعوا من الدخول إلى بلد اقامتهم السابق بسبب ربطهم بالثورة الفلسطينية.

والآن يواجه كلّ من الجيلين الثاني والثالث من فاقدي الأوراق الثبوتية مشاكل في التخّرج من المدرسة والعمل وتسجيل الزواج والحصول على خدمات صحية والمشاركة في أوجه الحياة الإجتماعية والإقتصادية والقانونية.

6. شمل تفويض الأونروا أساساً الذين عاشوا في فلسطين في عام 1948 وغادروا بسبب النزاع ولجأوا إلى واحدة من المناطق الخمس حيث تعمل الأونروا وهم ذوي حاجات. وأُهمل هذا المعيار الأخير عام 1992

جمال

التصوير: ك. ماتي

وُلد جمال في غزّة في العام 1958 وهو مسجّل لدى الأونروا في غزّة. أُرغم على الهرب إلى مصر في العام 1967 ومن ثمّ سافر إلى لبنان.

جمال متزوّج من امرأة لبنانية ويعيش مع زوجته وأولاده الثلاثة في مخيّم برج الشمالي، جنوب لبنان.

يحمل جمال وثيقة سفر مصرية للاجئين الفلسطينيين وقد تمكّن من تجديدها بمساعدة المجلس الدانمركي للاجئين.

كانت أمام جمال فرصة ليجعل وضعه قانونياً من خلال عفو أصدرته الحكومة اللبنانية مؤخّراً بحقّ الأجانب الذين دخلوا إلى لبنان بطريقة غير شرعية ولكنّه لم يتمكّن من ذلك إذ لم يتبنّاه أي ربّ عمل.

لُبنى، ابنة جمال عمرها 14 سنة تعاني من ضمور عضلي والعائلة لا تستطيع أن تتحمّل نفقات الأدوية والعلاج. لُبنى وأخواها مسجّلون على بطاقة والدهم لدى الأونروا في غزّة ولكنّهم يستفيدون فقط من خدمات العناية الصحيّة الأوليّة لدى الأونروا في لبنان.

5.0 نتائج المسح

الخصائص السكّانية

إنّ الـ 1765 استفتاء منزلي قد طال 6,217 لاجئ مسجّل، 1,620 لاجىء غير مسجّل و1,745 لاجئ فاقد الأوراق الثبوتية. جرى المسح في أربع مناطقِ وفي 38 مخيماً وتجمّعاً. أكثر من نصف اللاجئين الذين تمّت مقابلتهم مِنْ كُلّ الفئات (53%) كانوا متمركزين في الجنوب. 64% مِنْ اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية الذين تمّت مقابلتهم مع عيّنة العائلات يعِيشون في الجنوبِ. أمّا المنطقةَ الثانيةَ الأكثر شعبيةً فهي البقاع.

	لاجئون مسجلون	لاجئون غير مسجلين	لاجئون فاقدو الأوراق الثبوتية	المجموع
بيروت وجبل لبنان	1205 19.5%	307 19%	87 5%	1599 16.5%
البقاع	417 6.5%	57 3.5%	277 16%	751 8%
الشمال	1703 27.5%	178 11%	268 15.5%	2149 22.5%
الجنوب	2892 46.5%	1078 66.5%	1113 63.5%	5083 53%
المجموع	6217 100%	1620 100%	1745 100%	9582 100%

الجدول الأوّل. التوزيع الجغرافي للاجئين الذين تمّت مقابلتهم وعُدّلت النسب لتقارب 0.5

اشارت إحصاءات الإستفتاء إلى أنّ متوسّط عدد أفراد كل عائلة هو 5.5. وقد تمّ تأكيد هذا الرقم من قبل مجموعات النقاش المركزة، التي قدّرت أيضاً أنّ كُلّ عائلة تتكوّن من خمسة إلى ستّة أشخاص. ومن الشائع جداً إيجاد عائلات كبيرة تعِيش في المنزل عينه.

إنّ نسبة النساء هي أعلى مِن الرجال في كلّ المخيّمات وفي بعضها كان الإختلاف في العدد جلياً. فأظهرت مجموعة النقاش المركزة في نهر البارد أنّ معدّل الرجالِ مقارنةً مع النساء هو واحد على أربعة. كما أكّدت الدراسة أنّ نسبة النساء هي الأعلى إذ أنّ المقابلات قد أُجريت مع 50.5% من النِساء و49.5% من الرجال.

63.5% من اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية الذين تمّت مقابلتهم يعيشون في جنوب لبنان

توزّعت نسبة عيّنة اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية بين 59% من الذكور و41% من الإناث. وعند مقارنة هذه الأرقام مع نسبة اللاجئين غير المسجّلين وهي 52.5% من الرجال و47.5% من النساء ونسبة اللاجئين المسجّلين وهي 46% من الرجال و54% من النساء، يظهر جلّياً أنّ أغلبية النساءِ يملكن أوراق تعريف في حين أنّ أغلبية رجال هذه العيّنة هم فاقدو الأوراق الثبوتية.

هكذا فالنساء لا يتفوقنَ على الرجال في العدد وحسب بل يَملِنَ أيضاً إلى الحيازة على وثائق ثبوتية أكثر مِنْ نظرائهن الرجال. هذا الإختلاف السكّاني الرئيسي بين اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية وغيرهم من اللاجئين يعود في الواقع إلى أنّ معظم اللاجئين المسجّلين وصلوا عام 1948 كعائلات كاملة وحتى كقرى، بينما وصل معظم اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية إلى لبنان كرجال عازبين على صلةٍ بأحداثٍ سياسية أو عنيفة.

وأوردت مجموعات النقاش المركزة تاريخ الحروب في المنطقة أيضاً كسببٍ رئيسيٍ لوجود اكثرية الرجال في هذا الوضع.

وفقاً للمقابلات وتعليق مجموعات النقاش المركزة إنّ تعدّد الزوجات هو أمرٌ نادرٌ جداً لا بل غير موجود تقريباً في مجتمع اللاجئين الفلسطينيّين.

يشكّل الأطفال في التاسعة من العمر وما دون 19.5% مِنْ اللاجئين فاقدي الاوراق الثبوتية، والأولاد الذين يتراوح عمرهم بين 10 و17 سنة هم بنسبة 28.5%. إذاً مجموع الشباب الذين لم يبلغوا بعد سن الزواج يشكّل نصف السكانِ تقريباً (48%). ويشكّل العمّال و"البالغون" الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و65 سنةً 51.5% من اللاجئين فاقدي الاوراق الثبوتية، بينما 1% منهم يتعدّى عمرهم الـ 65 سنة.

فيما يخصّ التنظيم الحالي للمخيّماتِ والتجمّعات يعيش كُلّ اللاجئين سويّةً بغضّ النظر عن وضعهم القانوني. وفقاً لكُلّ مجموعات النقاش المركزة، لا يواجهُ اللاجئون فاقدو الأوراق الثبوتية أيّ مشاكل من ناحية الخصائص السكانيةِ.

علي

تصوير: س. بيتريخ

غادرت عائلة علي منزلها في نابلس في العام 1960 لتنتقل إلى الأردن. وبعد سنوات قليلة أمضاها في أوّل بلدٍ له في المنفى سافر علي إلى لبنان من دون وثائق صالحة. اليوم هو متزوّج من ميريام، لبنانية الأصل، ولديهما ولدان.

ورث ولدا علي وميريام وضع والدهما القانوني. على الرغم من حيازة والدتهما على الجنسية اللبنانية، هما محرومان تماماً كوالدهما من كلّ الخدمات مثل العناية الصحيّة المخصّصة للاجئين الفلسطينيين في لبنان.

علي وعائلته يفتقدان في الأوقات العسيرة إلى الدعم الذي تتمتّع به العائلات اللاجئة الأخرى خاصةً وأنّه لا أقارب لهم في لبنان وأنّهم لا يستطيعون إيجاد مأوى لهم في مخيّم اللاجئين.

لم يتمكّن علي أبداً من الحصول على الإقامة كونه متزوّج من لبنانيّة لأنّه لا يملك جواز سفر صالح ليبدأ بالإجراءات اللازمة.

تعيش العائلة في كوخ مصنوع من الخشب والألواح الحديدية والبلاستيكيّة في سهل البقاع حيث تصل درجة الحرارة إلى ما تحت الصفر في فصل الشتاء.

الوضع القانوني

إنّ السكّان فاقدي الأوراق الثبوتية الذين شملهم هذا المسح هم غير مسجّلين رسمّياً في لبنان. وقد تضمّن المسح اسئلةً حول جنسية اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية والوثائق التي يملكونها والسلطات التي أصدرت هذه الوثائق من أجل تحديد وضعهم القانوني.

في لبنان، يمنح الرجل وضعه القانوني إلى زوجته وأطفاله.

وفي حال تزوجّت لاجئة فاقدة للأوراق الثبوتية من رجل ذي وضع قانوني (أيّ مسجّل، غير مسجّل، مواطن لبناني)، يمكن أن ينقل هذا الأخير وضعه القانوني إلى أولادهما.

وفي المقابل، في حال تزوّج لاجىء فاقد للأوراق الثبوتية من امرأة تتمتّع بوضع قانوني (مسجّلة، غير مسجّلة، مواطنة لبنانيّة) لن يستفيد من وضعها، وسيكون اطفالهما فاقدي الأوراق الثبوتية وسيواجهون المشاكل على الرغم من أنَّ الزوجة ستُحافظ على وضعها القانوني.

إنّ الأغلبية الساحقة من الذين تناولهم المسح ادعّوا أنّهم يملكون الجنسية الفلسطينية (96% هم من اللاجئين المسجّلين 89% من غير المسجّلِين و88% هم مِنْ فاقدي الأوراق الثبوتية). أمّا الجنسيات الأخرى التي ذَكرها اللاجئون فاقدو الأوراق الثبوتية فكانت: الأردنية والسورية والمصرية والعراقية وعلى خلاف المسجّلين (5%) وغير المسجّلين (5.5%)، لم يدّع أي من اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية أنّه مواطنٌ لبناني.

في معظم الحالات جمع اللاجئون عدداً مِنْ الوثائق القانونية المتعلّقة بتاريخِهم العائلي: شهادات ولادة، جوازات سفر، بطاقات تسجيل، الخ. هذه الوثائقِ ليست دائماً صالحة ولا تُؤهّل حاملها بالضرورة إلى التسجيل في لبنان. غير أنّها يمكن أن تثبت الهوية الفلسطينية لحاملها وتساعد على توضيح ما أوصله إلى هذا الوضع.

ولهذا السبب، سألنا اللاجئين عن الوثائق التي يملكونها بغضّ النظر عن صلاحيتها في لبنان. 93.3% من اللاجئين المسجّلين يحملون وثيقتين أو أكثر ولم يكن لدى معظم اللاجئين غير المسجّلِين (75.5%) أو اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية (64.5%) سوى وثيقة قانونية واحدة.

13.5% مِنْ اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية لا يملكون أي وثيقة على الإطلاق. من بين هؤلاء الـ 13,5%، فَقدَ البعض وثائقِهم خلال دمار مخيم تل الزعتر أو أثناء حرب المخيّمات بينما لم يكن

86.5% مِنْ اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية الذين أُجريت معهم مقابلات يملكون نوعاً من الوثائق القانونيةِ التي تُثبتُ هويتَهم

لدى البعض الآخر أي وثيقة أصلاً. إنّ معدّل اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية المنخفض نسبياً والذين لا يملكون أي وثائق على الإطلاق يقودنا إلى سيناريوهين:

- في أغلبية الحالاتِ يمكن اثبات الهوية الفلسطينيّة لهؤلاء السكّان بكل سهولة
- في أغلبية الحالاتِ من الممكن تَعْقب ملفّات فاقدي الأوراق الثبوتية وطلب التعاون من سلطةٍ ما للتوصّل إلى حَلّ.

سُئل اللاجئون عن السلطة التي أصدرت وثيقتهم (وثائقهم) القانونية لتحديد إن كان يمكن تعقّب ملّفاتهم والتّوصل إلى تسوية وضعهم القانوني في لبنان.

وتبيّن أنّ :

- الوثائق القانونية التي يملكها اللاجئون المسجّلون كانت كما هو متوقّع صادرة من الأونروا والسلطات اللبنانية
- صرّح اللاجئون غير المسجّلين أنّ الوثائق التي بحوزتهم كانت من قبل السلطات اللبنانية (98%)، ومن سلطات بلدان أخرى ومن الأونروا في لبنان أو في بلدانٍ أخرى

أمّا الاستفتاء الذي طال اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية فقد أظهر ما يلي:

- ادّعى معظمهم أنّ (52.5%) تم تسجيّلهم في السابق من قبل سلطات في بلدِ آخر
- 6.5% منهم مسُجّلون من قِبل الأونروا في بلد آخر
- والوثائقِ الأخرى المذكورة هي من مصادر متنوّعة: بطاقة مقاتل من منظمّة التحرير الفلسطينية، شهادات ولادة، مفوضّية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (في البلدان خارج نطاق تفويض الأونروا)، الخ.

كشف المسحُ أيضاً عن وجود أوضاع قانونية مختلفة ضمن العائلة الواحدة.

وبشكل مُلفت، فقط 5% مِنْ اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية ذكروا أنّهم لم يكونوا أبداً مسجّلين.

ويجدر الإشارة إلى أنّه على الرغم من عدم التمكّن من تقويم هذه الأرقام إلاّ أنّ بعض اللاجئين ولا سيّما في صفوف فاقدي الأوراق الثبوتيّة يملكون وثائق مزورة. وفي الحالات الأخرى، يملك اللاجئون وثائق صالحة ولكن تحت اسم فردٍ آخر من العائلة وقد أصدرت الوثيقة سلطة رسميّة تحت هويّة أخرى.

فقط 5% مِنْ اللاجئين فاقدي الاوراق الثبوتية صرحَوا بأنّهم لم يسجلَوا أبداً في اي بلد

انتقل المسح لاحقاً إلى الرحلة التي قام بها اللاجئون قبل وصولهم الى لبنان.

إنّ معظم اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية (84%) مرّوا عبر دولة مضيفة أخرى قبل الوصول إلى لبنان. وانطبق هذا فقط على 11% من اللاجئين المسجّلِين وعلى 35% من غير المسجّلِين الذين خضعوا للمقابلة. ويمكن التحقّق من هذه المعلومات من خلال واقع أنّ 77% مِنْ اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية قد وصلوا إلى لبنان عام 1970 أو بعده.

وخلال الإستفتاء اتّضح أنّ 64.5% مِنْ اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية الذين عاشوا في بلد آخر قَبْلَ لبنان كانوا في الأردن، 55.5% في سوريا، 20.5% في مصر و12% في العراق (المجموع هو أكثر مِنْ 100% اذ أنّ البعض قد مرّوا عبر أكثر مِنْ بلد واحد).

إنّ أحد أسباب هذه النسبة الكبيرة من فاقدي الأوراق الثبوتية الذين عاشوا في الأردن تتعلّق بأحداث أيلول الأسود عام 1970. فتَرك بَعْض الفلسطينيين البلادَ بعد هذه الأحداث، بينما أُبعد آخرون حتّى من الأردن إلى سوريا المجاورة.

أصبح لبنان بلداً يسهل دخوله بالنسبة إلى اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية الهاربين من الأردن في ظلّ وجود مهيمن لمنظمّة التحرير الفلسطينية في لبنان، وبسبب الحرب الأهلية منذ عام 1975. دخل الكثير منهم بطريقة غير شرعية وتجنّدوا في صفوف المنظّماتِ الفلسطينيّة. وقد زودّتهم منظمّة التحرير الفلسطينيةِ بالهويّات[7]، اذ اعتُبر وجودها في لبنان شرعياً آنذاك فلم يسعَ اللاجئون دائماً إلى التسجيل لدى السلطاتِ اللبنانية. ولكن بعد إخراج منظمّة التحرير الفلسطينية مِنْ لبنان عام 1982، اصبح وجودها في البلاد غير شرعي ومُنعوا من إصدار الهويّات أو تجديدها. نتيجةً لذلك اعتُبرت كلّ الهويّات التابعة لمنظمّة التحرير الفلسطينيّة غير صالحة في لبنان.

هناك أسباب أخرى مرتبطة بقدوم اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية من الأردن إلى لبنان. فبعضهم جاء لمُتابعة تعليمهم العالي. وبُعيد عودتهم مُنعت أغلبيتهم من العودة إلى الأردن لإرتباطهم بشكل مباشر أو غير مباشر بالثورةِ الفلسطينية.

وبعد النَظْر في الوضع القانوني وتاريخ العائلات فاقدي الأوراق الثبوتية، طال المسحُ أيضاً العواقب الناتجة عن هذا الوضع في ما يخصّ تمتّعهم بالخدمات والقيود المفروضة على حركتهم.

حريةِ التنقّل والخدمات

94.5% مِنْ اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية قالوا إنّهم واجهوا قيوداً على خروجهم ودخولهم

7. في معظم الحالات كما أنّ بعض اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتيّة يدّعون انتسابهم إلى أحزاب أخرى

إلى المخيمات المسجّلة بالإضافة إلى التنقّل في أرجاء البلد (95%). كما وذكر 88% منهم أنّ الخطر الكبير بتوقيفهم أثّر على رغبتهم بالتنقّل داخل لبنان. هذا يما يصوّر بوضوح الحالة التي يقاسيها ليس فقط اللاجئون فاقدو الأوراق الثبوتية بل أطفالهم أيضاً. كما ويعطي فكرةً عن القيود المترتّبة لناحية دخول سوق العمل والمؤسسات والخدمات الموجودة خارج المخيّمات، الخ.

عملياً، يخرج اللاجئون فاقدو الأوراق الثبوتية من المخيّمات لكنّهم قَدْ يتعرّضون إلى التوقيف والاعتقال. ذَكرتْ عائلات عديدة أنّ أحد افرادها (أبّ/إبن – عادةً ذكر) قَدْ اعتُقل أو أنّه حالياً قيد التوقيف لعدم حيازته على أوراق صالحة. وفقاً للاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية الذين تمّت مقابلتهم إنّ المُعتقلين من بينهم هم إمّا في سجون محليّة أو نُقلوا إلى سجن روميه (جبل لبنان) لمدة تصل إلى ثلاثة اشهر. يُطلق سراحهم بوثيقة تدعوهم إلى ايجاد حل قانوني لوضعهم. يعتبر البعض منهم أنّ هذه الوثيقة هي خطوة أولى نحو الإعتراف بإقامتِهم في لبنان من قبل السلطات.

كانت مسألة الحصول على الخدمات واحدة من أهمّ المواضيع التي طرحها اللاجئون فاقدو الأوراق الثبوتية إذ يُواجهون مشاكل كبيرة مقارنةً مع اللاجئين الفلسطينيّين الآخرين المسجّلين وغير المسجّلين.

المشكلة الأولى والأكثر أهميةً هي الحصول على خدمات الأونروا بما أنّها مسؤولة من بين الأخرين عن تأمين التعليم والصحة في المخيّمات.

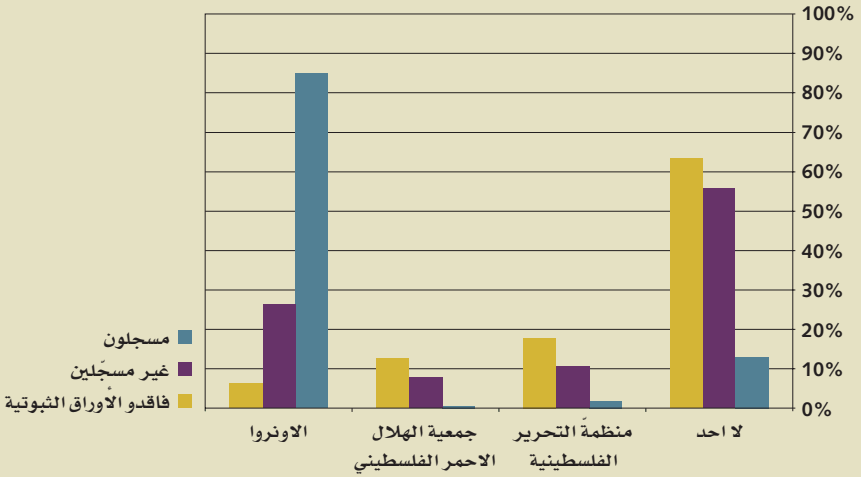

الجدول الثاني. الخدمات التي حصل عليها اللاجئون الذين طالهم الإستفتاء

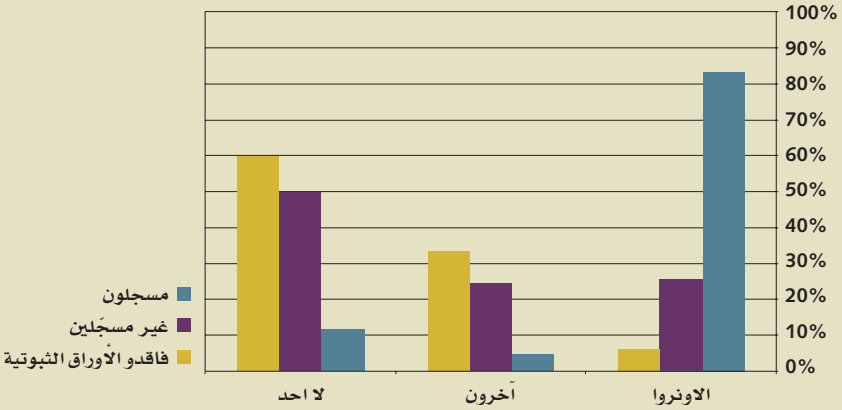

الجدول الثالث. ملخّص الخدمات التي حصل عليها اللاجئون

في حين أنّ اللاجئين المسجّلين هم أكثر المستفيدين من خدمات الأونروا، فقط 24% من اللاجئين غير المسجّلين ذكروا أنّهم يستفيدوا من هذه الخدمات. يستفيد اللاجئون فاقدو الأوراق الثبوتية من الخدمات المُقدّمة من قبل جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني (PRCS) ومنظمّات سياسية أو خيرية، ولكن ادّعى معظمهم أنّهم لا يتمتّعوا بأي خدمات على الإطلاق. ذكر 6% مِن اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية أنّهم يستفيدوا من خدمات الأونروا. وسألنا كيف يمكن لهؤلاء الـ 6% الحصول على خدمات الاونروا، فعملياً، معظم الأطفالَ فاقدي الأوراق الثبوتية يذهبون إلى مدارس الأونروا ولكن بسبب فقدانهم للتعريف لا يُمكنهم الحصول على شهادة رسميّة (راجع فقرة 5.0 التعليم).

أشارَت الأونروا إلى المجلس الدانمركي للاجئين أنّ برنامج المساعدة في حالات الصعوبة الخاصة قد امتدّ ليشمل الأطفال فاقدي الأوراق الثبوتية المحتاجين بالإضافة إلى اللاجئين غير المسجّلِين. وهناك قائمة متوفّرة بالمعايير المطلوبة للدخول ضمن هذ البرنامج[8].

لم تكن عيادات الأونروا مفتوحةً أمام اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية في الوقت الذي تمّ فيه المسح غير أنّ البعض منهم استخدم هوية لاجئٍ آخر أو هوية مزوّرة. يُمكن إعتبار هذا التصرّف طريقةً لمواجهة القيود التي يعانون منها بدلاً مِن التمتّع بهذه الخدمات بطريقة منتظمة ومقبولة وقانونية (راجع فقرة 5.0 الصحة).

يُعوّض اللاجئون فاقدو الأوراق الثبوتية عن عدم تمكنّهم من التمتّع بخدمات الأونروا من خلال الإستفادة من خدمات أخرى يتفّوقون بها على اللاجئين الآخرين: 12% منهم يستفيدون حالياً

8. www.un.org/unrwa/programmes/rss/specialhardship.html

من خدمات جمعيّة الهلال الأحمر الفلسطيني، مقابل عدد لا يذكر من المسجّلِين و7% من غير المسجّلِين، بينما ذكر 17% مِن اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية أنّهم يستفيدوا من خدمات منظمّة التحرير الفلسطينية.

إحدى النتائج غير المتوّقعة من هذا المسح كانت أنّه على الرغم من أنّ الأونروا قد ادّعت توسيع إطار خدماتها ليطال اللاجئين غير المسجّلِين منذ بِداية عام 2004، يبدو أنّ عدداً قليلاً جداً من المستفيدين على علم بهذه الإمكانية.

ولكي يتمّ توضيح هذه المسألة، قابلنا الأونروا التي أَكّدَت أنّ اللاجئين غير المسجّلِين يمكنهم الإستفادة من خدماتها كما ويمكنهم الإنضمام إلى لائحة برنامج الأونروا للمساعدة في الحالات العسيرة. غير أنّ مجتمع اللاجئين لا يبدو مطّلعاً كفايةً على هذا الإمتداد المحتمل للخدمات التي تطالهم.

ومن أجل تكوين فكرة عن تصوّرات اللاجئين حول حالتهم طَرح عليهم الإستفتاء في سؤال مفتوح تحديد ثلاثة مشاكل رئيسية يواجهونها بسبب وضعهم القانوني وتصنيفها وفقاً لأهمّيتها. وتجاوباً مع هذا الطرح حدّد اللاجئون فاقدو الأوراق الثبوتية ستّة مشاكل.

(43%) منهم ذكروا أنّ القيود على التنقّل هي المشكلة الأساسيّة فيما (21%) منهم ذكروا أنّ افتقادهم إلى الهوية والتعريف هو المشكلة الأساسية لديهم فيما اعتبر (15%) منهم أنّها الحصول على الخدمات الطبيّة.

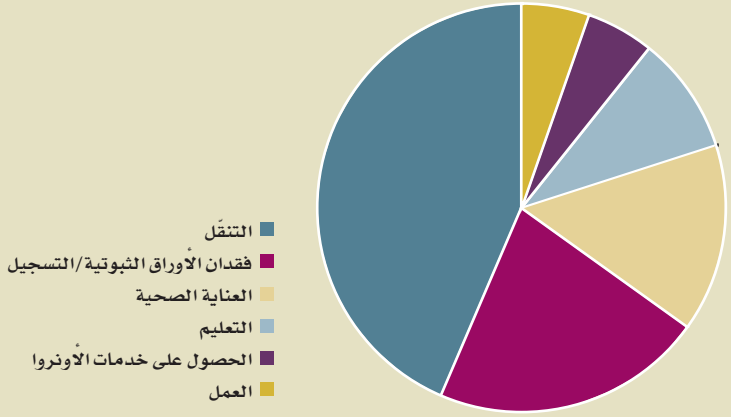

الجدول الرابع. المشاكل الرئيسية التي يواجهها اللاجئون فاقدو الأوراق الثبوتية

وبعد جمع الأجوبة (المشكلة الأولى والثانية والثالثة) لكل من المشاكل الست، تبقى القيود على الحركة هي المشكلة الرئيسية (87%)، تليها مشكلة العناية الطبية (50%) ومن ثمّ الإفتقاد إلى بطاقة الهوية/التسجيل (48%). بالإضافة الى ذلك، حددّ أيضاً اللاجئون فاقدو الأوراق الثبوتية مسائل التعليم (39%)، ودخول سوقِ العمل (39%) والتمتّع بخدماتِ الأونروا (10%) كمشاكل أخرى رئيسية يعانون منها.

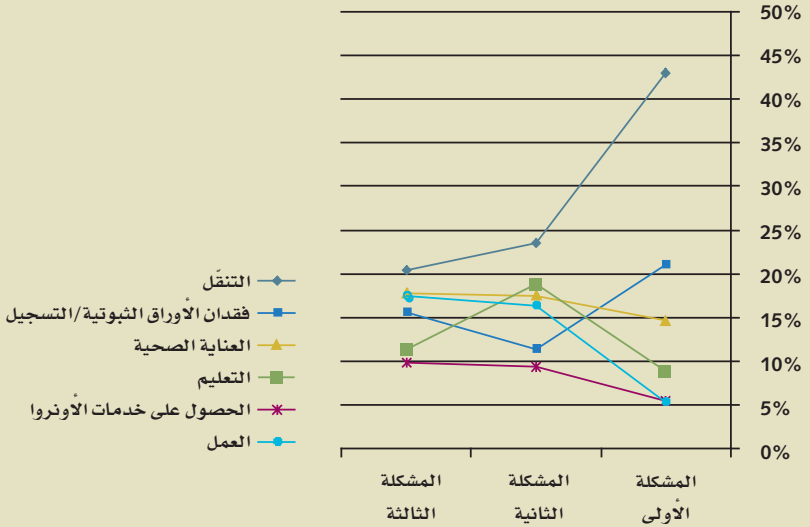

الجدول الخامس. المشاكل الرئيسية التي يصادفها اللاجئون فاقدو الأوراق الثبوتية حسب الأولوية

وعندما طُرح السؤال عينه على اللاجئين غير المسجّلَين ذكروا أنّ صعوباتهم الأساسيّة تكمن في الحصول على العناية الطبية (35.5%) وخدمات الأونروا (35.5%) والتعليم (8%).

إنّ معظم اللاجئين الفلسطينيّين يعانون من ظروفٍ معيشيّة صعبة. غير أنّ هذا المسح قد لخّص المشاكل المختلفة والتهميش الذي تعاني منه هذه الفئات الثلاث. فأصبح جلّياً أنّ اللاجئين غير المسجّلين يَفتقرون إلى المعلومات حول كيفية الحصول على خدمات الأونروا، في حين يواجه اللاجئون فاقدو الأوراق الثبوتية وضعاً صعباً جداً بسبب كلّ المشاكل المتعلّقة بعدم تسجيلِهم ومنها: القيود على التنقّل وعدم الحصول على العناية الطبيّة، التعليم الفعلي، خدمات الأونروا ودخول سوق العمل.

سنعرض في الصفحات التالية مسألة تمتّعهم بالخدمات الصحية والتعليم إضافةً إلى أحوالهم الإقتصادية والإجتماعية وسكنهم وبيئتهم.

جميلة

التصوير: س. بيتريخ

جميلة هي أرملة شابة. زوجها كان مقاتلاً فلسطينياً ولا يملك أوراقاً ثبوتيةً.

تعيش جميلة من مال تحصّله مقابل التنظيف لدى الحزب السياسي الذي كان زوجها منتسباً إليه. لديها ثلاثة أولاد، خديجة عمرها 20 سنة وعلي 14 سنة وأحمد 10 سنوات. على الرغم من أنّ جميلة لاجئة مسجّلة (لدى الأونروا والسلطات اللبنانية) إلاّ أنّ أولادها ورثوا وضع والدهم وهم فاقدو الأوراق الثبوتية.

تعيش جميلة مع أولادها في تجمّع في سهل البقاع حيث لا عيادة للأونروا. وحين يمرض أولادها تأخذهم إلى مستشفى جمعيّة الهلال الأحمر الفلسطيني حيث عليها المساهمة في دفع نفقات الإستشارات الطبية والأدوية.

يدعم المجلس الدانمركي جميلة كي تتمكّن من أن يحصل أولادها على بطاقات تسجيل لدى الأونروا في لبنان ويطالب بأن لا يرث الأولاد الوضع المدني لوالد متوفٍ.

الصحة

يَعتمد اللاجئون الفلسطينيّون في الإجمال على خدمات الأونروا وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بما أنّها رخيصة الثمن ويسهل الحصول عليها. يستطيع اللاجئون الفلسطينيّون الإستفادة من النّظام الطبّي اللبناني غير أنّ القطاع الخاص يسيطر عليه ويقدّم الخدمات بأسعارٍ مرتفعة جداً.

إنّ المخاطر الصحية رائجة بين اللاجئين. وافقت مجموعة النقاش المركزة في مخيم برج البراجنة بالإجماع على أنّ الصحة السيّئة في المخيّمات تُنسب مباشرةً إلى الضغط الاجتماعي والإقتصادي والسياسي في بيئتِهم. وينطبق هذا خصوصاً على المشاكل النفسية وحالات السرطان التي هي في تزايد بين اللاجئين.

إنّ إستعمال خدمات العناية الصحية مرتفع في مخيّمات اللاجئين والزيارات إلى العيادات شائعة جداً بين اللاجئين الفلسطينيّين. أظهرت نَتائج المسح أنّ 68.5% مِنَ اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية قاموا بزيارة عيادة بمعدّل 5.7 زيارة لفردٍ واحدٍ أقلّه من أفراد البيت في الشهور الثلاثة الماضية، فيما قام 15% منهم بزيارة عيادة في فترة تراوحت بين الشهور الثلاثة الماضية وسنة. 16.5% لم يزوروا عيادةً في السنة الماضية.

قام اللاجئون المسجّلون وغير المسجّلين (على التوالي 85.5% و82.5%) بزيارة عيادة طبيّة في الشهور الثلاثة الماضية بمعدّلِ 6.7 زيارةِ للمسجّلين و6 زيارات للاجئين غير المسجّلين. يمكن أن يُنسب هذا إلى واقع أنّ اللاجئين المسجّلين وغير المسجّلين يمكنهم الحصول على العناية الطبية أكثر من اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية. في حين أنّ كلّ اللاجئين معرّضين للمخاطر الصحيّة، إلاّ أنّهم لا يتمتّعوا جميعاً بإمتياز العناية الطبية.

أشارت إحصاءات قسم الصحة في الأونروا إلى أنّ اللاجئين المسجّلين زاروا مراكزها الصحية بمعدّل 4 إلى 5 زيارات عام 2004.

وخلال مقابلة مع بعض اللاجئات المسجّلات صرّحن أنّه لو كان زوجّهن فاقداً للأوراق الثبوتية لما استطعن الحصول على دعمٍ من الأونروا خلال الولادَة. وقد تم التحقّق من هذا الأمر وتأكيده من قبل الأونروا كما ذُكر المثل نفسه في كلّ أشكال العناية المتعلّقة بالحمل والولادة ومرض اطفال، الخ.

يَزور معظم اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية الذين يحصلون على خدمات الصحة عيادات جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بإنتظام (62.7%) و27.5% يزورون عيادات أو مستشفيات خاصّة،

بينما 17.5% فقط يزورون عيادات الأونروا، وذكر 13.4% أنّهم يَزُورون عيادات منظمّات غير حكومية أو منظمّات ناشطة داخل المجتمع. وفي حال يحقّ لهم الحصول على خدمات عيادات الأونروا للرعاية الصحية الأولية، فهم لايحصلون على تحويل إلى المستشفيات.

إنّ الإقبال الشديد على عيادات جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني يعود الى واقع أنَّهُمْ لا يَطلبون تعريفاً ويعالجون عادة أي شخص يأتي إليهم، بالإضافة إلى اسعارهم المنخفضة. إنما يجدر الإشارة إلى أنّه في معظم الحالات يجب على اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية أن يدفعوا مقابل هذه الخدمات مما يصعب عليهم الحصول على الخدمات الصحيّة.

هناك خمس مستشفيات لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، وتسع عيادات موزّعة على كافّة البلاد. غير أنّ المستشفيات ليست جميعها موجودة داخل مخيّمات الأونروا. فمستشفى الهمشري مثلاً موجودة خارج مخيّم عين الحلوة في صيدا، ونتيجةً لذلك يصعب على اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية أن يخضعوا لعملية جراحية أو الإستشفاء لأن العديد من العمليات الضرورية لا يمكن القيام بها داخل المخيّمات.

يوجد في المخيمات عيادات تابعة للأونروا، انما اذا احتاج اللاجىء الى علاج مهم مع / أو استشفاء، يتوجب عليه التوجه الى مستشفى خارج حدود المخيّم. 52% مِنْ اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية قد ادخلوا فرداً من عائلتهم إلى المستشفى في السنة الماضية. 46% منهم قد حصلوا على نوع من الدعم المالي للعلاج مقارنةً مع 62% من المسجّلِين و40% مِنْ اللاجئين غير المسجّلِين.

معظم اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية الذين شملهم هذا المسح صرّحوا أنّ الكلفة المقبولة كانت السبب الرئيسي في زيارتهم عيادات محدّدة (51.5%) تليها قرب مسافة العيادات (26%) والإفتقاد إلى أوراق ثبوتية (8.2%). بينما كانت الكلفة المقبولة هي السبب الرئيسي لكُلّ المجموعات الفلسطينيّة (62.7% مسجّلين، 57.2% غير مسجّلين)، فقط 12% من اللاجئين المسجّلِين و18.8% مِنْ غير المسجّلِين ذكروا المسافة سبباً لذلك، بينما لم تفصح أي من المجموعتين عن مشاكل متعلقة ببطاقات الهويّة.

فيما يتعلّق بالخدمات الطبيّة، معظم الفلسطينيين ذكروا صعوبات في الحصول عليها (72.6% من العيّنة). العبء المالي كان السببَ الأكثر شيوعاً الذي قدّمه اللاجئون فاقدو الأوراق الثبوتية (60.5%) تليه عدم حيازة بطاقة هويّة (18%) والخدمات الطبية السيّئة التي تقدّمها الأونروا (12%).

في الواقع، 71% مِنْ اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية قالوا إنّهم يدفعون مقابل الخدمات الطبية، هذا لأنّهم لا يستفيدون من الخدمات الطبية المجانية التي تقدّمها الأونروا (على الأقل ليس رسمياً) أو أيّ جهاز صحّي آخر. حتى جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني تستوفي بدلا" عن الخدمات. قد تشكّل القيمة المدفوعة عبأً حتى وإن كانت رمزيّة نظراً لوضع اللاجئين المالي.

علاوة على ذلك، صرّحت كل مجموعات النقاش المركزة أنّ كثرة المرضى كانت ترهق الأطبّاء في عيادات الأونروا وبالتالي لم يتمكّنوا من اعطاء كل مريض الكثير من الوقت. لمست هذه المجموعات واقع فشل الأونروا في مُتابعة أمراض محتملة التي قد يعاني منها مريض. إذا كانت حالة مريض ما لا تعتبر "طارئة"، تؤجّل لأشهر كـ"عملية باردة". وقد طرأت مشاكل وتعقيدات إثر تأجيل مماثل. ووفقاً للتقرير الصحي السنوي الصادر عن الأونروا عام 2005، تعاني مراكز الأونروا الصحية من اعباء عمل ثقيلة – إذ أنّ كل طبيب يعاين بمعدّل 82 مريضاً يومياً[9].

قالَ بَعْض اللاجئين أيضاً إنّهم إستعملوا خدمات الأونروا أحياناً ببطاقةِ شخص آخر. وبالإضافة الى ذلك، 47.5% من اللاجئين ذكروا أنّهم واجهوا صعوبات في الإجراءات الإدارية أو البيروقراطية و35% عانوا من أوقات انتظار طويلة، بينما ذكر 30% منهم أنّ الطبيب لم يكن صبوراً ومتعاطفاً معهم.

على الرغم من أنّ الفلسطينيين جميعهم اشتكوا مِنْ نظام الرعاية الصحية الحالي المتوفّر لهم، يَبْدو أنّ افتقاد الأوراق الثبوتية يحدّ من خيارات اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية في الحصول على خدمات طبية ويشكّل ضغطاً إضافياً على ميزانيتِهم المحدودة فيضعهم في حالة أضعف من حالة اللاجئين الفلسطينيِّين المسجّلين وغير المسجّلين الموجودين في لبنان.

التعليم

إحدى الخدمات الرئيسية التي تؤمّنها الأونروا للاجئين الفلسطينيين هي خدمة التعليم المجّاني. هناك 86 مدرسة للأونروا في لبنان ومن ضمنها ستّ مَدارس ثانوية ومركز تدريب مهني واحد[10]. بعض المدارس تتبّع دوامين (صفوف الصباح وبعد الظهر) نظراً لعدد التلاميذ الكبير المستفيدين من خدمات الأونروا التعليمية. ويمكن للاجئين الإلتحاق بالمدارس الخاصّة إن كانوا يستطيعون تحمّل دفع نفقاتها.

اظهرت الإحصاءات التي توصّل إليها المسح أنّ مستوى التعليم لا يختلف كثيراً بين الفئات الفلسطينيّة المتنوّعة. قد تكون هناك إختلافات تتعلّق بالجغرافية أو بنوع السكن. فنسبة الأميّة في

9. www.un.org/unrwa/publications/pdf/ar_health2005.pdf
10. www.un.org/unrwa/publications/pdf/uif-dec06.pdf

منطقة البقاع هي أقلّ مِن المعدّل إذ كانت أقل تأثّراً بالحرب من غيرها من المناطق. وفي المقابل فإنّ اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية الذين يعيشون في تجمّعات يواجهون صعوبة أكبر في متابعة الصفوف المدرسية في المخيمات بسبب الخوف من أن يتمّ توقيفهم أو إعتقالهم.

عدد كبير مِن اللاجئين الذين تمّت مقابلَتهم (42.5%) لديهم ولد قد ترك المدرسة. وقد سُئلت العائلات عن الأسباب التي تجعل الأولاد يغادرون المدرسة. وكانت النسبة الأعلى في إجابات اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية (42.3%) وتعود إلى فقدان الأوراق الثبوتية، يليها العبء المالي (28.8%) وعدم اهتمام الولد (7.7%). اعتبر اللاجئون المسجّلون وغير المسجّلين أنّ العبء المالي هو السبب الرئيسي (42% و43% على التوالي) يليه عدم إهتمام الولد (21% و16.5%) ورسوبه (12.9% و7.6%). 3.8% من اللاجئين فاقدي الاوراق الثبوتية فقط قدموا رسوب الولد سبباً لمغادرته المدرسة.

بشكل غير مفاجئ تلعب الصعوبات المالية أيضاً دوراً في متابعة التعليم. عندما طُرح هذا السؤال، ذكر 89.7% مِن اللاجئين الفلسطينيين أنّ العامل الإقتصادي هو سبب رئيسي لعدم متابعة التعليم.

أشارت مجموعات النقاش المركزة إلى أنّ اللاجئين الذين يملكون فرصاً أقل لدخول سوق العمل هم أكثر ميولاً إلى ترك المدرسة.

يواجه الأطفال اللاجئون فاقدو الأوراق الثبوتية قيوداً في الإلتحاق بالمدارس وغالباً ما يتركونها. حتّى عندما يُريدون إكمال تعليمِهم يواجهون صعوبات في الحصول على شهادات بسبب وضعهم: لا يستطيع الطلاب أنّ يحصلوا على شهادة رسمية إن لم يكن لديهم وثائق ثبوتية صالحة.

16.5% فقط من اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية قالوا إنّهم يملكون شهادات صالحة، من أي مستوى كان. وعلى الرغم من عدم إمكانية تحديد عدد الأشخاص في هذه الحالة، ذكر بعْض الذين خضعوا للمقابلة أنّهم أو أطفالهم حصلوا على شهادة تحت هوية مزورة لصديق أو فرد آخر من العائلة.

الظروف الإقتصاديةِ والإجتماعيةِ

يواجه اللاجئون الفلسطينيّون في لبنان ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة. ففي الوقت الذي أُجري فيه المسح كان القانون اللبناني يمنع اللاجئين الفلسطينيين من العمل في أكثر مِن 70 مهنة. أصدر وزير العمل مذكّرةً في حزيران (يونيو) 2005 وقرار في 2007[11] أجرى فيهما تعديلاً

11. قرار رقم 14/1 الصادر عن وزير العمل في 8 آذار 2007، يتعلق بالمهن الواجب حصرها باللبنانيين فقط، الجريدة الرسمية، العدد 16، 22 آذار 2007.

على هذا الوضع. حالياً، الفلسطينيون المولودون في لبنان والمسجلون مع السلطات اللبنانية، لهم حق ممارسة المهن الممنوعة سابقاً.

بحسب نتائج الإستفتاء المنزلي، 66% من اللاجئين الفلسطينيّين الذين خضعوا للمقابلة هم عاطلين عن العمل. أشارت مجموعات النقاش المركزة إلى أنّ نسبة البطالة هي عاليةٌ جداً بين اللاجئين عُموماً أي تقريباً 65%.

إنّ مستوى البطالة بين اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية الذين تمّت مقابلتهم هو 58%. فمعدّل البطالة بين اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية هو بالكاد أقّل من نسبة البطالة العامّة لأنّ 31% مِنْ اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية ينالون أجوراً من منظمّة التحرير الفلسطينية ويعتبرونَها وظيفة، بينما 2% فقط من اللاجئين المسجّلِين و5% من غير المسجّلِين صرّحوا أنّهم موظفّون لدى منظمّة التحرير الفلسطينية.

يعمل معظم اللاجئين في الزراعة أو التجارة البسيطة كعُمّال أو كسائقي سيارات. أولئك الذين يعِيشون في التجمّعات يميلون إلى العمل – أحياناً موسمياً – في الزراعة. وحتّى عمال البناء اصبحوا عاطلين عن العمل منذ انهيار سوق البناء اللبناني إضافةً إلى منافسة العُمّال الأجانب الآخرين. يمِيلُ اللاجئون فاقدو الأوراق الثبوتية في أغلب الأحيان إلى العمل لدى المنظمّات السياسية أكثر مِن غيرهم بسبب عدم قدرتهم على العَمَل بأمان خارج المخيمّات.

وفقاً لمجموعات النقاش المركزة، إنّ متوسّط الأجر الشهري ضمن المخيّمات والتجمعّات يقارب الـ 250,000 ليرة لبنانية أي 166 دولار أميركي. كافح اللاجئون في معظم الأحيان لتحديد عتبة الفقر اذ إعتبروا من المهم مراعاة حجم العائلة ومكان السكن والراتب المنتظم[12].

اتّفقت هذه المجموعة على أنّ معظم اللاجئين يعِيشون دون عتبة الفقر. وتعاني العائلات من مشقّات إقتصادية لتشغيل المدافئ في بيوتِها في فصل الشتاء. على مستوى وحدّي، تعيش العائلات من دخل محدود ووظائف قليلة والضروريات.

يعيش اللاجئون فاقدو الأوراق الثبوتية قيوداً أكبر إذ أنّهم يَتجنّبونَ البَحْث عن وظائف خارج المخيّم بسبب وضعهم القانوني. في الواقع، 68.1% مِنْ اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية يَعْمَلُون داخل المخيمات، بينما ذكر 62.5% مِنْ اللاجئين المسجّلِين و60.5% مِنْ اللاجئين غير المسجّلِين أنّهم يعملون خارج المخيم. يمكن للاجئين غير المسجّلين والمسجّلين أن يغادروا المخيم من أجل العمل على الرغم من أنّ نوع العمل الذي يستطيعون القيام به هو محدود وقد يُصادفون عقبات يومية على نقاط التفتيش. كما ويواجه اللاجئون الفلسطينيّون منافسةً من اليد العاملة الأجنبية والسورية.

12. وفقاً لتقرير "الفقر في لبنان" (أ.حدّاد، 1995) حُدّدت عتبة الفقر القصوى كمعدّل الدخل التي يمكن من خلالها لعائلة من 5 أشخاص أن تؤمّن فقط الطعام وقُدّرت بـ 306$ شهرياً

وحين سُئل اللاجئون فاقدو الأوراق الثبوتية تحديد الصعوبات الرئيسية التي تواجههم في إيجاد عمل، 91.5% مِنهم اعتبروا أنّ المشكلة الرئيسية تكمُن في عدم توفّرالأوراق الثبوتية، فيما ذكر اللاجئون المسجّلون وغير المسجّلين أنّ قلّة توفّر فرص العمل (53% و48%) والإفتقاد إلى المؤهّلات (12% و12%) كصعوبتين رئيسيتين في إيجاد العمل.

إنّ القيود على العمل المفروضة من قبل الحكومة اللبنانية تؤثّر على كُلّ اللاجئين الفلسطينيّين في لبنان[13]. غير أنّ عدم توفّر الأوراق الثبوتية بالنسبة إلى اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية وما ينتج عن ذلك من قيود إضافية على التنقّل تعني حصر نطاق عملهم بالأعمال التي يُمكِنُهم انجازها محلياً حيث يعيشون. إنّ السفر بحثاً عن عملٍ أفضل محفوفٌ بالمخاطر وبالتالي يضطرّ اللاجئون فاقدو الأوراق الثبوتية إلى القبول بأي عمل يجدونه في منطقة سكنهم مهما كانت الظروف أوالأجور المعروضة. هذا ما يزيد من تفاقم وضعهم الجسدي والنفسي.

السكن والبيئة

يركّز هذا القسم على مستويات المعيشة للاجئين في المخيمّات والتجمّعات. كنظرة أولى يُلاحظ أنّ اللاجئين غير المسجّلين والمسجّلين وفاقدي الأوراق الثبوتية يعيشون في بيئة متشابهة ويَتمتّعُون ببنى تحتية مماثلة. يكمُن الإختلاف الرئيسي في أنّ اللاجئين المسجّلين وغير المسجّلِين يُمكنهم أن يعِيشوا خارج مخيم أو تجمّع، بينما يعجز اللاجئون فاقدو الأوراق الثبوتية عن ذلك من دون أن يعرّضوا أنفسهم لخطر الإعتقال.

إنّ اللاجئين الذين يعِيشون في التجمعّات يستعملون البنى التحتية اللبنانيَة فيستخدمون نظام الصرف الصحي والكهرباءِ وإمدادات المياه اللبنانيِة. ولكن، على خلاف أولئك الموجودين في المخيّمات حيث هذه الخدمات والبنى التحتية مقدّمة مجاناً من قبل الأونروا، فهم يَدْفعونَ النفقات تماماً مثل المواطنين اللبنانيين. غير أنّ أغلبية هذه التجمّعات تعاني من بنى تحتية سيّئة، لديهم كهرباء لكن لا نظام لمياه الصرف الصحي.

إنّ المظاهر الطبيعية لحالة المساكن والبيئة هي مهمة لتحديد الراحة والمجال المتوفرّين. وفقاً لكل مجموعات النقاش المركزة، لا يواجه اللاجئون فاقدو الأوراق الثبوتية أي مشاكل خاصّة من ناحية البيئة حيث يقيمون. إنّ السبب في انعدام هذا الخلاف يعود الى واقع أنّ جميع اللاجئين يعتبرون أنفسهم في الوضع عينه ولا يميّزون بين بعضهم البعض. لكنّ اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية لا يستطيعوا الإنضمام إلى برامج الأونروا لإعادة تأهيل المسكن فإن احتاج بيتهم إلى التصليح أو التحسين يقوموا بذلك على نفقتهم الخاصة.

91.5% مِنْ اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية اعتبروا أنّ عدم توفّر الأوراق الثبوتية هو العائق الرئيسي لإيجاد عمل

13. بالرغم من رفع الحظر عام 2005 على أكثر من 70 مهنة، ما زال اللاجئون الفلسطينيون يواجهون صعوبات في الاستحصال على اجازة العمل الضرورية للعمل بشكل شرعي

سلوى

التصوير: ك. ماتي

سلوى هي لاجئة فلسطينيّة شابة تعيش مع والدتها وأشقّائها وشقيقاتها في مخيّم برج الشمالي. والدتها هي لاجئة مسجّلة (لدى الأونروا في لبنان ولدى السلطات اللبنانية) ووالدها مسجّل لدى الأونروا في الأردن ويحمل جواز سفر أردني منتهي الصلاحية.

سلوى وأشقّائها وشقيقاتها مسجّلون على اسم والدهم لدى الأونروا في الأردن. غير أنّ هذا التسجيل لا يمنحها أو يمنح عائلتها وضعاً قانونياً في لبنان. الوثيقة الوحيدة التي تملكها سلوى هي شهادة الولادة التي أعطاها إيّاها المختار.

سلوى قلقة حول المستقبل والصعوبات التي قد تواجهها. وهي قلقة بالأخصّ حول الزواج إذ أنّ زواجها لن يسجّل رسمياً طالما أنها في هذا الوضع.

اظهر المسح أنّ الظروف المعيشية صعبة والمساكن مزدحمة قليلاً في المخيّمات والتجمّعات. فالعائلات التي شملها المسح مكوّنة من 5 إلى 7 أفراد مقابل غرفتي نوم فقط في المنزل. 46.5% تقريباً من هؤلاء اللاجئين يعيشون في بيوت مكوّنة من غرفتين بينما يعيش ما يقارب 27% منهم في بيوت مكّونة من ثلاث غرف. إنّ العدد الفعلي للغرف المُستعملة للمنامة يعادل 1.86، وحوالي 54.5% من الذين يعيشون في غرفتين يستعملونهما للنوم. غير أنّ 69.5% مِنْ هؤلاء اللاجئين يخصّصون أقل من نصف غرفة لكُلّ شخص. والأرقام لدى اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية هي مماثلة.

تحتاج بيوت اللاجئين إلى التجديد بشكلٍ طارىء إضافةً إلى تحسين ظروف السكن المزدحمة وغير المريحة. وضّحت مجموعات النقاش المركزة بأنّه أوّل ما استقرّ الفلسطينيون كانوا يظنّون أنّ إقامتهم مؤقتةً ولهذا لم يَبْنوا منازل ملائمة. والسلطات اللبنانية تمنع من وقتٍ إلى آخر اعمال البناء في بيوت اللاجئين لذلك فإنّ التحسينات أو التصليحات الأساسية غير ممكنة دائماً. في الإجمال، إنّ البنى التحتية للمساكن ضعيفة جداً، ما يشكّل أيضاً خطراً على صحّة السكان. وفقاً لمجموعات النقاش المركزة، مع نمو العائلات وتكاثرها، يتمّ بْناء بيوت على سطح المساكن الموجودة.

وفي الوقت الذي نُشر فيه هذا التقرير لأوّل مرّة في آذار (مارس) 2005، كان قد رُفع الحظر عن البناء في المخيّمات الجنوبيّة.

ادّت البيئةُ السكنية السيّئة إلى إعاقة سير عمل مجاري الصرف الصحي، وامدادات الماء والكهرباء.

وفقاً للإستفتاءاتِ ومجموعات النقاش المركزة، إنّ المياه متوفّرة في كُلّ المخيمات. أثناء فصل الصيف، يظهر نقص في المياه بسبب استعمالها أكثر. إنّ أغلبية اللاجئين، أي 48.5% منهم، يحصلون على مياه الشفّة لبيوتهم من آبار عامّة مُخصَّصة. ما يقارب 27% يحصلون على المياه من البلدية و26.5% يزودّون بخزّانات مياه من قبل الأونروا. غالباً ما تؤمّن المياه إلى اللاجئين لأنّ أنابيب المياه التحتية ضعيفة. يحصل اللاجئون جميعهم في المخيّمات بما فيهم اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية على المياه تماماً كالآخرين. وكما هو مذكور في الأعلى، يحصل اللاجئون في التجمّعات على المياه في أغلب الأحيان من البنى التحتية اللبنانيةِ.

إعتبرت مجموعات النقاش المركزة أنّ مجاري الصرف الصحي هي من المشاكل الرئيسية للبيئة السكنية، إذ أنّ ذلك يُؤثّر مباشرةً ليس فقط على نوعية المياه بل أيضاً على صحّة اللاجئين حيث يُصبحونَ أكثر عرضةً للمرض والتلوّث. على الرغم من سوء أنظمة مجاري الصرف الصحي،

77% من اللاجئين لديهم خدمات مجاري صرف صحي للتَخَلُّص مِنْ مياههم الوسخة. المشكلة الأساسيّة هي أنّ هذه المجاري ليست دائماً بحالةٍ جيّدة وكافية نسبةً إلى سكّان المخيّم. هناك مخيّمان في الجنوب: البرج الشمالي والرشيدية وبَعْض التجمّعات القريبة، يشكّلون 16% من اللاجئين حيث لا يوجد مجاري صرف صحي ويستعملون بدلاً منها فتحات في الأرض. أمّا في البرج الشمالي الذي يقع على ساحل البحر فتُلوّث مجاري الصرف الصحي مياه البحر التي هي مصدر المياه غير الصالحة للشرب.

عُموماً، يبدو أنّ التلوث هو السببُ الرئيسي الذي يمنع اللاجئين من استعمال مياه الشفة التابعة للبلدية. بالإضافة تحتوي المياه كميات عالية ومركّزة مِنْ الملح والكالسيوم والكلور.

تؤمّن شركة كهرباء لبنان (EDL) الكهرباء في التجمّعات والمخيّمات، وهيّ الموزع الصناعي والتجاري في لبنان. إنّ نسبة اللاجئين الذين يحصلون على كهرباء هي 98% تقريباً؛ لكنّ بنى الكهرباء التحتية لدى اللاجئين لا تزال متخلّفة مقارنةً مع باقي المناطق اللبنانية، فأسلاك الكهرباء في المخيّمات هي من دون صيانة ومعلّقة على مستوى منخفض وبشكلٍ خطير فوق البيوت. نتيجة للانقطاع المتكرّر للتيار الكهربائي، يميل سعر المولّدات الكهربائية إلى الإرتفاع ولا يستطيع معظم اللاجئين تَحَمُّل كلفة شرائها. في الواقع، من ناحية إستثمار اللاجيءِ، إنّ المولد الكهربائي هو الأقل رغبةً. والأدوات الكهربائية المنزلية الأكثر شراءً هي، بحسب أهميّتها: أجهزة التلفزيون والثلاجات والغسّالات. أمّا الأقّل شراءً أيضاً من حيث الأهمية، هي: مولّد كهربائي ومكيّفِ هواء وحاسوب.

المقابلات الشبه المنظّمة

نُظّمت المقابلات الشبه المُنَظَّمة حول أربع نقاط حوار: نمط الدخل/الإنفاقِ الموسميّ، استيعاب الأزمة ومعالجتها، فرص تأمين الدخل، التنظيم والدعم.

نمط الدخل/ الإنفاقِ الموسميّ

كُلّ عائلات منطقة معيّنة تتمتّع بأنماط مختلفة للإنفاق الموسميّ. فمن حيث التكلفة النموذجية للاجئين، يتمّ الإنفاق بشكل رئيسي على الطعام والإيجار والتعليم، ومن ثمّ على نطاق أوسع يتوزّع بشكل متفاوت بين الدواء والكهرباء والمياه.

يختلف نمط الإنفاق بإختلاف المنطقة الجغرافية. تشكّل الكهرباء والمياه مشكلةً في صيدا والبقاع. فخزّانات المياه متوفّرة في هذه المناطق غير أنّه يتوجّب على اللاجئين أن يدفعوا ثمنها. في الشمال والجنوب إنّ نسبة الإنفاق على الكهرباء والمياه متدنيّة جداً. ويشكّل الوقود مشكلةً في البقاع فقط

حيث إنّ الطقس أكثر برودةً. كما أنّ الذين يعِيشون في شمال لبنان يتكلّفون على الملابس أكثر من التعليم على عكس أي مكانٍ آخر. فالخريف هو الموسم الأكثر تكلفةً في كلّ المنطق ما عدا البقاع.

إنّ كلفة الدواء عالية جداً وفي أغلب الأحيان تُعتبر سبب الإنفاقِ الرئيسي. أمّا المصاريف الإضافية التي ذُكرت من قبل اللاجئين فهي: الزواج والولادات، تصليحات البيت والأثاث. يُعتبر الحجز والسجن في منطقة الجنوب مكلفين أيضاً بالنسبة إلى العائلات من حيث التنقّل والحصول على اخلاء سبيل للموقوفين وتموينهم بالمأكل والملبس.

يختلف دخل اللاجئين بحسب الموقع الجغرافي. ففي الجنوب مثلاً، تقدّم منظمّة التحرير الفلسطينية إلى اللاجئين أجوراً بمجرّد انتسابهم إلى الحزب السياسي. وفي البقاع، يولّد الدخل عادةً مِن العمل الزراعي. أمّا اللاجئون في الشمال وبيروت فيميلون إلى العَيش مِنْ التجارةِ.

يشكّل التأخّر في دفع الأجور الشهرية المشكلة الأكبر التي يواجهها اللاجئون فاقدو الأوراق الثبوتية. وتشمل المشاكل الأخرى: التأخير في استلام المساعدات المالية، إمكانية شراء الدواءِ وفرص العمل القليلة. وفي عدد محدود من الحالات، تشكّل معضلة الحجز والسجن واقعاً لا يمكن انكاره وسبّب ذلك حزناً شديداً للعديد من العائلات.

استيعاب الأزمات ومعالجتها

إنّ الوضع الأكثر ايلاماً بالنسبة إلى اللاّجئين هو الرعاية الصحية، مثل كلفة الدواء وتوفّره والحاجة إلى العمليّات والدخول إلى المستشفى. هذه الخدمات غير متوفّرة للاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية. وغالباً ما يتوجّب عليهم دفع مبالغ تتجاوز قدرتهم المالية.

أمّا المشكلة الرئيسيّة الثانية التي حدّدها اللاجئون فاقدو الأوراق الثبوتية فتتعلّق ببيوتهم: الضرر والتدّهور، الفيضانات و/أو الانهيارات والطرد الإجباري. هذه المشاكل لها تشعبّات دائمة اذ أنّ حالة البيوت تُؤثّر مباشرةً على ظروف معيشة اللاجئين وصحتّهم.

أثّرت الأزمات سلبياً على الرجال والنساء. فهم أكثر عصبية، يتحمسّون بسهولة ويعبّرون عالياً أكثر من غيرهم. يتسّم الرجال غالباً بأنّهم "يدخّنون أكثر" وحتى بأنّهم قد "هجروا" العائلة. ويمكن للنساء أحياناً أن يلتمسن الدعم من عائلاتهنّ. فالبيئةَ البيتيّة سلبيّة جداً. يصيح أفراد العائلة بوجه بعضهم البعض ويتشاجرون، ويقرّون بأنّ المناقشات تُؤدّي إلى مزيد من التوتّر والمشاكل. ونتيجةً لذلك، يَميلُ العنف المنزلي إلى التزايد وخصوصاً إزاء النساء. كان هناك إجماع على أنّ المساعدة المالية كانت لتُخفّف من نسبة التوتّر.

فرص تأمين الدخل

وفقاً لأكثر مِنْ 90% مِنَ اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية، هناك فرص عمل متوفّرة في أحياءٍ أخرى دون أن تكون متاحةً لهم لأنهم يَفتقدون إلى الأوراق الثبوتية والمهارة في أغلب الأحيان. من يسكنون في بيروت كانوا الأكثر تأثّر سلبياً من حيث "قلّة مهارتهم" بسبب تنوّع الاعمال المتوفّرة في المدينة مقارنةً مع مناطقِ أخرى.

التنظيم والدعم

صرّح اللاجئون فاقدو الأوراق الثبوتيّة أنّهم بالإجمال يشاركون مع بعضهم في المناسبات بطريقةٍ منتظمة. تجمع بين الأشخاص علاقات وثيقة ويتشاركون في المناسبات، مثل الزواج والولادة والوفاة ضمن الحيّ أو التجمّع السكني الواحد. صرّح جميع من خضع للإستفتاء أنّ النشاطات المتبادلة والعلاقات الوثيقة بين بعضهم البعض لا يمكن إلاّ أن تعود عليهم بالنفع. إنّ انشاء الشبكات ضمن مجتمعِهم يُزوّدُهم بالفرصة لإيجاد الأرضية المشتركة وتشارك الخبرات.

إدّعى اللاجئون جميعهم بأنّهم يعترفون كلّياً بقادةِ مجتمعهم. غير أنّ معظم اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية لا يشاركون في اتّخاذ القرارات على نطاق المجتمع المحلّي، مما يسمح للجان الشعبية أوالأحزاب السياسية الأخرى بتحمّل كامل المسؤوليات.

6.0 التوصيات

قدّم تقرير المسح قائمة من التوصيّات في أوّل نسخة له عام 2005 ورفعها إلى الجهات المعنيّة التالية: مجتمع اللاجئين، ممثلي اللاجئين، الأونروا، السلطات اللبنانية والفلسطينية والسورية والأردنية والمصرية، المنظمّات غير الحكوميّة، المفوضية السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين، الإعلام،الرأي العام والجهات المانحة. فكانت التوصيات التالية:

كخطوة أولى وبعد الملاحظة أنّ قضية اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية مجهولة من قبل معظم المعنيين فمن المهم جدا:

- **زيادة التوعية عن وضع اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية**

حوالي 6.5% مِنْ اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية الذين تمّت مقابلتهم ادّعوا أنّهم كانوا مسجّلين لدى الأونروا في بلد لجوء سابق. فمن التوصيات أن:

- **تنقل ملّفات اللاجئين المسجّلين لدى الأونروا إلى لبنان**

علاوةً على ذلك، يجب على اللاجئين الذين تركوا فلسطين إثر إنشاء دولة إسرائيل وما نتج عن ذلك أَنْ يَستفيدوا من الإعتراف بالهوية والحصول على المساعدة تماماً كأولئك المُعترف بهم أصلاً. فمن التوصيات أن:

- **يحصل اللاجئون فاقدو الأوراق الثبوتية على كامل خدمات الأونروا**
- **يشمل تفويض الأونروا اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية**

بعض الحالات التي صادفناها تحتاج إلى الحماية. بما أنّ تفويض الأونروا لا يشملهم، فمن التوصيات أن :

- **يتم الإعتراف بفاقدي الأوراق الثبوتية كأشخاص موضع اهتمام لدى المفوضية السامية للأمم المتّحدة لشوؤن اللاجئين**

في المقابل، بعض اللاجئين غير الموثّقين الذين شملهم هذا التقرير لم يُبدوا أيّ مخاوف تتعلّق بحمايتهم في بلد لجوئهم الأوّل وقد حاولوا من دون نتيجة إسْتِرْداد اقامتهم في تلك البلدان. فمن التوصيات أن:

- **يسمح للاجئين الذين يريدون العودة إلى بلد اللجوء السابق أن يعودوا**

ما يقارب 13.5% مِنْ اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية لا يملكون وثائق قانونية على الإطلاق. هناك سلطة فلسطينيّة موجودة وتوسع نشاطاتها تدريجياً لتطال كُلّ مواطنيها. يمكن أن يكون التمثيل في لبنان عن طريق سفارة. فمن التوصيات أن:

- **تصدر السّلطة الفلسطينيّة أوراق ثبوتية/ بطاقات هويّة**

وفقاً للتشريع اللبناني الحالي، يرث الأطفال جنسية والدهم ووضعه القانوني. غير أنّ معظم الحالات التي صودفت كانت لأب فاقد الأوراق الثبوتية ومتزوّج من إمرأة لها وضع قانوني معترف به: لاجئة مسجّلة، مواطنة لبنانية. فإذا سُمح لها بأن تنقل وضعها إلى الأطفالِ، ستُحلّ تلقائياً حالات متعدّدة. فمن التوصيات أن:

- **أن يحصل الأطفال على جنسية أو وضع أمّهم القانوني بالإضافة إلى أبيهم**

عدد ضئيل نسبياً من الحالات لن تطالها هذه الحلول. ومن مصلحة كل من اللاجئين والسلطات اللبنانية أن يكون اللاجئون الموجودون على الأراضِي اللبنانية معروفين ومسجّلين. فمن التوصيات أن:

- **يسجل اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية من قبل السلطاتِ اللبنانية**

أخيراً، استدعى انتباهنا أنّ بعض العائلات تحتاج إلى مساعدة إنسانية طارئة بسبب حالتها الضعيفة. وبينما تدرس الحلول المذكورة أعلاه، سوف:

- **نقترح طرق لكيفيّة مساعدة الحالات الضعيفة**

منذ نشر هذا التقرير في العام 2005، أنشأ المجلس الدانمركي للاجئين برنامج المساعدة القانونية والمشورة بناءً على التوصيات المُدرجة أعلاه. وهناك معلومات مفصلّة حول الإنجازات والتقدّم المُحرز في الفقرة 7.0.

7.0 التحديث والإحصاءات الأخيرة

هذا الفصل الإضافي من تقرير المسح يقدّم معلومات مستحدثة حول الوضع الحالي للاجئين الفلسطينيين في لبنان فاقدي الأوراق الثبوتية. فمنذ أن نُشرت النسخة الأولى لهذا التقرير عام 2005، تبدّل موقف كلّ من السلطات اللبنانية والأونروا إزاء اللاجئين الفلسطينيين فاقدي الأوراق الثبوتية. إضافةً إلى ذلك، قام المجلس الدانمركي للاجئين منذ نشر التقرير وحتى الآن في أيلول 2007، بإجراء مقابلات مع 243 عائلة فوثّق قضاياهم وتعقّب تاريخهم منذ أن غادروا، هم أو أسلافهم أرض فلسطين كما احتفظ بنسخ عن الوثائق التي بحوزتهم وقام بزيارة منازلهم. تمّ خلق قاعدة معلومات لملفّات هؤلاء اللاجئين تُستعمل لمراقبة التطوّر والقيام بإحصاءات بشرية.

يتضمّن هذا الفصل ما يلي:

- إحصاءات مبنيّة على دراسة وضع 243 حالة متوفّرة في قاعدة معلومات المجلس الدانمركي للاجئين
- المستجدّات التي طرأت على وضع اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية منذ عام 2005

احصاءات حول اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية

إنّ الإحصاءات التالية مبنيّة على معلومات مُستخلصة من المقابلات التي أُجريت مع 243 رب عائلة يجسدّون العائلات فاقدات الأوراق الثبوتية، وهم يملكون المعلومات الأكثر صحّةً حول نزوح عائلاتهم وتاريخهم القانوني. وبقيت كلّ المعلومات المسجّلة في المقابلات سريّة.

تضمّ المقابلات معلومات حول تاريخ النزوح الأوّل للعائلات، وعن أفراد العائلة المنفيّين وعن بلد اللجوء الأوّل إضافةً إلى الوضع القانوني وتاريخ الوصول إلى لبنان. كما أنّه تمّ تحديد وتوثيق نوع الحماية التي تحتاج إليها تلك العائلات.

يحتفظ المجلس الدانمركي للاجئين بنسخ عن كل وثيقة تملكها تلك العائلات. قد تكون عبارة عن جوازات سفر (صالحة أو غير صالحة)، بطاقات تسجيل لدى الأونروا في ميدان عمل آخر لها، شهادات ولادة وزواج بالإضافة إلى شهادات منظمّة التحرير الفلسطينية.

وقد أُجريت المقابلات في مناطق الجنوب والبقاع والشمال وبيروت بحسب التوزيع الجغرافي الوارد في تقرير المسح الصادر عام 2005.

التوزيع السكّاني

حجم العائلة

تمّت مقابلة 243 عائلة فاقدة الأوراق الثبوتية (1252 شخص)، وتمّ توثيقها في قاعدة معلومات المجلس الدانمركي للاجئين. فالتوزيع السكّاني يأتي على الشكل التالي:

- عدد البالغين: 437 (والد ووالدة، أو بالغين عازبين يعيشون بمفردهم)
- عدد الأولاد: 815 (بما فيهم الأولاد الذين يزيد عمرهم عن 18 سنة ويعيشون مع أهلهم لتسهيل عملية التصنيف)

1005 لاجىء فلسطيني من أصل 1252 قد طالتهم المقابلات، هم فاقدو الأوراق الثبوتية. أمّا الأشخاص المتبقين، فهنّ من النساء المتزوجات من فاقدي الأوراق الثبوتية أو أمهات لهم ويقمن شرعاً في لبنان بصفة مواطنات لبنانيات أو لاجئات فلسطينيات مسجلات في لبنان.

إنّ معدّل عدد أفراد العائلة هو 5.15. ويبلغ عدد أفراد العائلة في منطقتي البقاع والشمال بشكلٍ خاص 5.57 و5.56 على التوالي وهو أكبر من المعدّل في منطقة الجنوب (5.06).

التوزيع الجغرافي

أُجريت المقابلات مع اللاجئين بحسب التوزيع الجغرافي التالي: 115 عائلة من الجنوب، 56 عائلة من البقاع، 50 عائلة من الشمال و22 عائلة من بيروت وجبل لبنان.

تركزّت المقابلات في الجنوب في مخيمّات الرشيدية وبرج الشمالي والبصّ وفي تجمّعات القاسمية والمعشوق. وأجريت 8 مقابلات في صيدا. أمّا في البقاع فتركزّت في مخيّم ويفل وفي تجمّعات سعدنايل، برالياس، المرج، تعلبايا ومجدل عنجر. وفي الشمال اقتصرت المقابلات على مخيميّ البدّاوي ونهر البارد. أُجريت 22 مقابلة في بيروت وجبل لبنان، في شاتيلا وبرج البراجنة ومار الياس.

75% من اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية الذين تمّت مقابلتهم يعيشون في مخيّمات الأونروا للاجئين. أعلى نسبة للاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية الذين يعيشون خارج المخيمات هي في منطقة البقاع حيث 77% من اللاجئين يعيشون في التجمّعات.

يظهر التوزيع الجغرافي التالي العائلات التي تمّت مقابلتهم في الجدول السادس ويمثّل عدد الذين يعيشون في كل منطقة (وليس عدد الأسر).

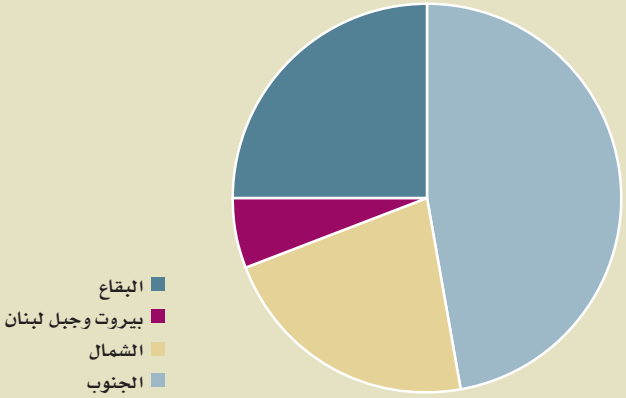

الجدول السادس. التوزيع الجغرافي للعائلات التي خضعت للمقابلات

الوضع القانوني

بلد منشأ العائلة ومكان إقامتها

سُئل اللاجئون عن البلد الذي استضافهم ومكان تسجيلهم السابق من أجل تعقّب ملّفاتهم وتحديد السلطات المرتبطة بتاريخ تسجيلهم. وتوصلّت المقابلات إلى الأجوبة التالية:

- 32% قالوا إنّهم من الضفّة الغربية
- 21% قالوا إنّهم من قطاع غزّة
- 11% قالوا إنّهم من لبنان أي أنّهم ولدوا في لبنان.
- 10% قالوا إنّهم من سوريا
- 8% قالوا إنّهم من فلسطين
- 7% قالوا إنّهم من الأردن
- 3% قالوا إنّهم من العراق
- أمّا النسبة المتبقية (8%)، فقالوا إنّهم من بلدان أخرى بما فيها مصر وباكستان.

كما سُئل اللاجئون فاقدو الأوراق الثبوتية عن الوثائق التي يحملونها.

- 28% قالوا إنّهم يملكون جوازات سفر (صالحة أو غير صالحة)؛ وتحديداً 25% من الذين تمّت مقابلتهم قالوا إنّهم يحملون جوازات سفر أردنية
- 25% قالوا إنّهم يملكون وثائق سفر؛ وتحديداً 18% من بينهم قالوا إنّهم يملكون أو كانوا يملكون وثائق سفر مصرية
- 46% منهم كانوا مسجلّين في ميدان عمل آخر للأونروا ويملكون أو كانوا يملكون بطاقات تسجيل الأونروا.

وتجدر الإشارة إلى أنّ اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية يملكون غالباً بطاقات تسجيل الأونروا وجواز سفر/وثائق سفر.

وثائق الزوجة

تزوّج اللاجئون فاقدو الأوراق الثبوتية في معظم الأحيان من نساء يملكن إقامة قانونية في لبنان. 55% من اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية الذين تمّت مقابلتهم تزوجّوا من لاجئات مسجّلات، 20% تزوجّوا من لبنانيّات، 8% تزوجّوا من لاجئات فاقدات الأوراق الثبوتية، 7% تزوجوّا من لاجئات فلسطينيات مسجّلات في ميدان عمل آخر تابع للأونروا و2% تزوجّوا من لاجئات فلسطينيّات غير مسجّلات. 8% تزوجّوا من جنسيّات أخرى: عراقية وسورية وأردنية.

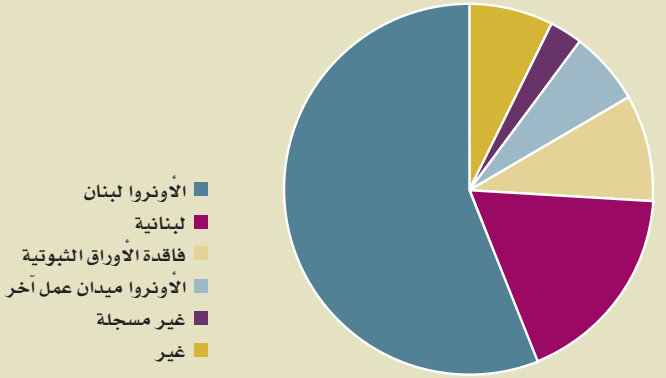

الجدول السابع. وضع زوجات فاقدي الأوراق الثبوتية

التغيّرات والتحديثات التي طرأت على وضع اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية

المعلومات التالية هي تفصيل لنتائج محدّدة منذ عام 2005 تتعلّق بوضع اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية.

توعية حول وضع اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية

قضت إحدى توصيات تقرير المسح بنشر التوعية حول اللاجئين الفلسطينيين في لبنان فاقدي الأوراق الثبوتية. ففي الوقت الذي نُشر فيه التقرير، كانت المعلومات المتوفّرة حول وضعهم القانوني والمشاكل التي يواجهونها، فقيرة.

أمّا بعد نشر التقرير، فأُطلقت حملة دفاعية توجّهت تحديداً إلى كلّ من السلطات اللبنانية والأردنية والمصرية والفلسطينية والسورية إضافةً إلى الأونروا والمفوضيّة السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتّحدة والمنظمّات الدولية والمحليّة غير الحكومية الناشطة مع المجتمع الفلسطيني إضافةً إلى الإعلام المحلّي والدولي.

منذ عام 2005، زادت التوعية وتطوّر فهم وضع اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية بشكل ملحوظ، كما تغيّرت بعض السياسات المتبّعة وتحقّق بعض التقدّم على النحو التالي:

- اعترفت السلطات اللبنانية رسمياً بحجم المشاكل التي يواجهها الفلسطينيون فاقدو الأوراق الثبوتية والتزمت بالتوصّل إلى حلول للتخفيف من معاناتهم
- يتعاون المكتب الجديد لمنظمّة التحرير الفلسطينية الذي افتُتح في آيار (مايو) 2006، مع الحكومة اللبنانية حول مسألة اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية
- عدلّت الأونروا بعض قوانينها الداخلية لتسمح لفئة من اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية بالحصول على بعض الخدمات
- جدّدت السلطات المصرية الوثائق المصرية المنتهية الصلاحية بحسب كل حالة
- توصلّت المفوضيّة السامية لشؤوون اللاجئين إلى أنّ هناك فجوة حماية للاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية والحاجة الملّحة إلى سدّ هذه الفجوة
- أطلقت بعض المنظّمات غير الحكومية حملة دفاعية مشتركة لتعزيز الحلول للاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية
- وُضعت آليات لتحويل التفويضات بين الوكالات والمنظّمات غير الحكومية الدولية التي تعمل في الوسط الفلسطيني
- كما أولى الإعلام المحلّي والدولي إهتماماً لهذه القضية في لبنان وسلّط الإهتمام عليها (راجع ملحق 3).

الفقرات التالية ستلقي الضوء على التغيّرات والتحديثات المهمّة التي طرأت على وضع اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية.

موقف السلطات اللبنانية

تجسدّت الحملة الدفاعية للمجلس الدانمركي للاجئين في التعاون مع كلّ من مديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين والأمن العام ووزارة الخارجية ووزارة العمل من خلال إجتماعات ولقاءات حوارية.

إضافةً إلى ذلك، وبعد تأسيس لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني في نهاية عام 2005، قدّم المجلس الدانمركي للجنة ملاحظات تركّز على قضية اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية وتسلّط الضوء على أهم مشاكلهم وتقترح حلول ممكنة.

يشغل وضع اللاجئين الفلسطينيين فاقدي الأوراق الثبوتية حالياً، مكاناً مهماً على جدول أعمال لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني. أعلن رئيس اللجنة، السفير خليل مكّاوي في آذار (مارس) 2007 أنّ اللجنة قد بدأت بدراسة ملّف اللاجئين الفلسطينيين في لبنان فاقدي الأوراق الثبوتية.

لم تعترف الحكومة اللبنانية بوجود اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية وحسب، بل اقترحت أيضاً بعض الحلول. وصرّح السفير مكّاوي في خلال مقابلة له مع المجلس الدانمركي للاجئين في نيسان (أبريل) 2007، أنّ منحهم صفة اللاجئين غير المسجلين باتت تُعتبر حلاً. كما عبّرت الحكومة عن استعدادها للتحاور مع السلطات المصرية والأردنية إن لزم الأمر.

في آيار (مايو) 2007، أقامت لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني حلقة حوار مستديرة مع ممّثلين عن منظمّة التحرير الفلسطينية والمنظمّات غير الحكومية الدولية والمحليّة العاملة مع اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية من أجل التوصّل إلى حلٍ لوضعهم في لبنان. أطلعت اللجنة جميع الحضور على أنّ منظمّة التحرير الفلسطينية (التي تُعتبر الممثّل الرسمي للفلسطينيين في لبنان)، ستكون مسؤولة عن تقديم معلومات إلى الحكومة اللبنانية حول العدد الصحيح للاجئين الفلسطينيين في لبنان فاقدي الأوراق الثبوتية، وحول مكان إقامتهم والوثائق التي يملكونها. وقد دُعيت المنظمّات غير الحكومية الناشطة مع اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية في لبنان إلى دعم منظمّة التحرير الفلسطينية من خلال التشارك بالمعلومات المتوّفرة.

إنّ قضية اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية هي جزء من التزام لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني في تحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين الذين يعيشون في المخيمات والتجمّعات على امتداد الأراضي اللبنانية.

موقف السلطات الفلسطينية ومنظمّة التحرير الفلسطينية

كشف تقرير المسح الصادر عام 2005 أنّ 13.5% تقريباً من اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية لا يملكون أيّ وثائق قانونية (راجع فقرة 5.0 الوضع القانوني). وقد أكّدت إحصاءات المجلس الدانمركي للاجئين (التي استُحدثت في أيلول (سبتمبر) 2007) هذه الأرقام.

طُرحت هذه المسألة مع السلطات الفلسطينية في فلسطين عاميّ 2005 و2006. وقد شدّد المجلس الدانمركي للاجئين على مدى أهميّة أن يحصل فاقدو الأوراق الثبوتية وأولادهم على نوع من التوثيق لتثبيت جذورهم الفلسطينية. كما طُرحت المسألة مع ممثلين فلسطينيين مشاركين في الحوار اللبناني الفلسطيني.

أقرّت السلطات الفلسطينية بأهميّة الحصول على وثيقة ثبوتية للاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية واقترحت إصدار بطاقة هوية تعترف بها كل من السلطتين اللبنانية والفلسطينية.

أعادت منظمّة التحرير الفلسطينية تنظيم وجودها في بيروت في آيار (مايو) 2006 بعد مرسوم

من مجلس الوزراء صادر في كانون الثاني (يناير) 2006. وفي تشرين الثاني 2006، بدأت المنظمّة بتقديم شهادات أو "شهادات إثبات الهوية" إلى الفلسطينيين فاقدي الأوراق الثبوتية المقيمين في لبنان. تهدف هذه الشهادات إلى تسهيل عملية التنقّل وتسجيل الزواج والولادة والتسجيل في المدارس والجامعات. تعتبر المنظمّة أنّ هذه الشهادات هي مؤقّتة وبالتالي فإنّ الحوار ما بين السلطات اللبنانيّة والمنظمّة مستمّر لمناقشة نوع الشهادة وصلاحيتها[14].

موقف الأونروا

بعد نشر التقرير عام 2005 بادر المجلس الدانمركي للاجئين بحوار مفتوح مع الأونروا في لبنان والأردن وسوريا ومع مركزها الرئيسي مطالباً بما يلي[15]:

- نقل ملفّات اللاجئين المسجّلين في ميادين عمل آخر للأونروا إلى لبنان
- إمتداد تسجيل المرأة اللاجئة لتنقل وضعها القانوني إلى أولادها
- السماح للاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية بالإستفادة من خدمات الأونروا
- ضمّ اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية إلى برنامج "الصعوبة الخاصة" إن كانت المعايير تنطبق عليهم
- ضمّ اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية ليشملهم تفويض الأونروا على المدى الطويل.

بإستثناء النقطة الأخيرة، أظهرت الوكالة عن التزامها بتوسيع نطاق خدماتها على اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية.

46% من اللاجئين الذين شملهم المسح أفادوا أنّهم كانوا مسجّلين سابقاً في ميدان عمل آخر للأونروا (راجع الفقرة 7، ص 46).

ومن أجل التأكّد من هذا التسجيل، قام المجلس الدانمركي برفع حالات اللاجئين الذين ادّعوا أنّهم مسجلّون في ميدان عمل آخر للأونروا إلى المكتب الميداني للأونروا في لبنان بعد موافقة كل أسرة فاقدة للأوراق الثبوتية.

أكدّت الأونروا تسجيل 55% من الحالات التي قُدّمت إليها. صعُب تعقّب بعض الحالات بسبب خطأ في كتابة الأسماء أو حتّى في عدم اكتمالها، أو بسبب عدم التسجيل لدى الوكالة.

نقل ملّفات الأونروا

إنّ نقل الملّفات من ميدان عمل آخر للأونروا إلى لبنان يتطلّب موافقة كل من البلد المضيف السابق

14. "اللاجئون الفلسطينيون في لبنان: فاقدو الأوراق الثبوتية". دراسة احصائية، منظمّة التحرير الفلسطينية، شباط (فبراير) 2007، ص. 2
15. إنّ الإشارة إلى الأونروا في هذه الفقرة لا يقتصر فقط على المكتب الميداني للأونروا في لبنان

والسلطات اللبنانية. حتّى اليوم لم يتحقّق هذا الشرط الأخير. غير أنّ هذه المسألة مطروحة لدى لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني[16].

إن نقل الملّفات من ميدان عمل آخر للأونروا إلى لبنان مع موافقة السلطات اللبنانية إذا حصل، يمنح فاقدي الأوراق الثبوتية إقامة شرعية في لبنان وإمكانية الحصول على جميع خدمات الأونروا.

وقد سمحت الأونروا مؤخرا للاجىء المسجل في ميدان عمل آخر لها بإضافة أولاده الى بطاقة تسجيله لدى الأونروا، وهذا يسهل الحصول على خدمات الوكالة.

إمتداد تسجيل المرأة اللاجئة إلى أولادها

تمّ بحث عملية إمتداد تسجيل المرأة اللاجئة إلى أولادها مع الأونروا. فيما تدعم الوكالة هذا الإمتداد، لا تزال هناك حاجة إلى موافقة البلد المضيف. وكما هو مذكور في الفقرة الخامسة، يرث الأطفال بحسب القانون اللبناني وضع والدهم القانوني وبالتالي فإنّ وضعهم القانوني وجنسيتهم مرتبطة بوالدهم.

عام 2006، مُنح أطفال المرأة اللاجئة الفلسطينية المسجلّة لدى الأونروا والمتزوجّة من لاجىء غير مسجل[17] (بما فيه اللاجىء فاقد الأوراق الثبوتية) حقّ الإستفادة من بعض خدمات الأونروا. وحتى ذلك التاريخ، كان لا يزال الدخول إلى مدارس الأونروا من دون موافقة مسبقة من مدير شؤون الأونروا في لبنان، والإستفادة من خدمات العناية الصحيّة والخدمات الإجتماعية والإغاثة غير ممكناً لأطفال المتزوجّات من فاقدي الأوراق الثبوتية. يمكن لهؤلاء الأولاد اليوم، أن يستفيدوا من خدمات العناية الصحية الأولية، الخدمات الإجتماعية والإغاثة والتعليم (بإستثناء التدريب المهني والفني والمنح الجامعية).

كما تجدر الإشارة إلى أنّه قبل العام 2006، كانت اللاجئة الفلسطينية لِتخسر بعض الخدمات التي تقدّمها الأونروا، وخصوصاً الصحيّة منها إن تزوجّت من لاجئ غير مسجل (بما فيه اللاجىء فاقد الأوراق الثبوتية). أمّا اليوم، فقد سوّي هذا الوضع.

الخدمات للاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية

شهدت مسألة الإستحقاق للحصول على خدمات الأونروا للاجئين الفلسطينيين فاقدي الأوراق الثبوتية أيضاً تطوراً منذ عام 2006. تمّ تعديل توجيهات الأهلية والتسجيل التابعة للأونروا وبدأ العمل بها منذ حزيران 2006. غير أنّ هناك فرق بين اللاجئين الفلسطينيين المسجّلين في ميدان عمل آخر للأونروا وبين من هم غير مسجّلين لدى الوكالة. يظهر هذا التمييز في ما يلي:

16. "الحكومة اللبنانية تحرز تقدّماً في ملفّ اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية"، دقائق طاولة الحوار المستديرة حول اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية، 14 آيار (مايو) 2007 متوفّرة على الموقع التالي: http://www.lpdc.gov.lb/index.php?page=news&id=4&action=Detail

17. في تعبير الأونروا، تعتبر المرأة اللاجئة في هذه الحالة كمتزوجة من غير مسجل (MNR) إذا كان لديها وثيقة رسمية تثبت زواجها

- يمكن للاجىء فلسطيني فاقد الأوراق الثبوتية ولأولاده إن كانوا مسجّلين في ميدان عمل آخر للأونروا أن يستفيدوا من كلّ الخدمات باستثناء المنح الجامعية، وتتوقّف خدمات الإستشفاء على موافقة من ميدان التسجيل الأصلي. سابقاً، كان اللاجىء فاقد الأوراق الثبوتية إن لم يقدّم أيّ وثائق صالحة (هويّة أو جواز سفر)، يستفيد من التعليم المدرسي فقط، بشرط الموافقة المسبقة من مدير شؤون الأونروا
- اللاجىء الفلسطيني فاقد الأوراق الثبوتية وغير المسجّل مع أولاده لدى أي ميدان عمل للأونروا، يستفيد من عدد من خدمات الأونروا (بإستثناء التدريب المهني والمنح الجامعية) إن كان متزوجاً من امرأة مسجّلة (MNR)
- اما إذا كان اللاجىء فاقد الأوراق الثبوتية متزوجاً من امرأة مسجلة ولكن زواجهما غير مسجل رسمياً، فلن يستطيع الإستفادة من خدمات الأونروا وزوجته لن تستفيد من الخدمات المتعلقة بالحمل والولادة.

بيد أنّ، يجدر الإشارة إلى أنّ تفويض الأونروا يحدّد مسؤوليّاتها الأوليّة بتوفير الخدمات للـ 408.438 لاجىء فلسطيني مسجّل يعيش في لبنان. بحسب الوكالة، وبسبب مواردها المحدودة، قد لا تسطيع دعم كلّ اللاجئين الفلسطينيين فاقدي الأوراق الثبوتية.

ضمّ اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية إلى برنامج "الصعوبة الخاصة"

لدى الأونروا برنامج "الصعوبة الخاصة" للمساعدة في حالات العسر الشديد للعائلات التي هي بأمسّ الحاجة، مثل ربّات العائلات اللواتي يتلاءمن مع المعايير المحدّدة للحصول على الدعم المالي والغذائي وإعادة تأهيل المسكن.

وافقت الوكالة مؤخّراً على إدخال العائلات فاقدات الأوراق الثبوتية إلى برنامج "الصعوبة الخاصة" في حال انطبقت عليها تلك المعايير.

النهاية

يتابع المجلس الدانمركي السعي مع السلطات والفرقاء المعنيين من أجل التوصّل إلى حلّ لوضع اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية القانوني، وفي الوقت عينه إلى دعم هذه الفئة من المجتمع الفلسطيني من خلال برامج مساعدة ودعم قانوني.

8.0 شهادات شكر وتقدير

قام المجلس الدانمركي للاجئين (DRC) بهذا المشروع بالشراكة مع منظمّة حقوق الإنسان الفلسطينيّة (PHRO). وقامت بتمويله دائرة المساعدات الإنسانية التابعة للمفوّضيّة الأوروبية (ECHO)[18].

المجلس الدانمركي للاجئين (DRC)
www.drc.dk

إنّ المجلس الدانمركي للاجئين (DRC) هو منظمّة إنسانية خاصّة تعالج كلّ معالم قضية اللاجئين.

تهدف هذه المنظّمة إلى حماية اللاجئين والنازحين داخل البلاد ضدّ الإضطهاد وإلى تعزيز حلول مستدامة.

المجلس الدانمركي للاجئين هو منظّمة راعية تضمّ أكثر من 30 منظّمة وهو موجود حالياً في أكثر من 20 بلد في العالم.

تأسّس المجلس الدانمركي في لبنان في أيلول (سبتمبر) 2004 بالشراكة مع دائرة المساعدات الإنسانية التابع للمفوّضية الأوروبية ومع عددٍ من الشركاء المحلّيين المعنيّن بالشؤؤن الإجتماعية.

18. مُلاحظة حول التعاون بين الوكالات: تعاون المجلس الدانمركي للاجئين (DRC) مع منظمّة حقوقِ الإنسان الفلسطينيّة (PHRO) للقيام بالمسح في العام 2005 ووضع الصياغة الاولية لتقرير المسح. غير أنّ كلّ من الوكالتين نشرت النتائج ودعمت اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية على طريقتها الخاصِة.

ويتعهّد المجلس الدانمركي في لبنان بتأمين المساعدة والحماية المطلوبة للاجئين والنازحين داخل البلاد وفي كلّ أرجاء الوطن.

وقد قام المجلس منذ تأسيسه في لبنان بمجموعة من الإحصاءات التقويمية الإجتماعية، وطوّر برامج مساعدات قانونية للاجئين الذين لا يحملون أوراق ثبوتية، وقد عمل على تطبيق برامج إغاثة ومعيشة للذين نزحوا داخل البلاد مؤخّراً وللعائدين.

ويستمرّ المجلس الدانمركي للاجئين بتلبية كل الحاجات المستجدّة للمستفيدين الجدد أو الحاليين ببرامج تدعم قواعد السلوك للجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) والمنظّمات غير الحكومية للإغاثة في حالات الكوارث وإتفاقية الأمم المتّحدة للاجئين.

دائرة المفوّضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية (ECHO)

إنّ دائرة المفوّضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية تخضع مباشرةً للمفوّض باتريك لوران.

موّلت المفوّضية منذ العام 1992 مشاريع إغاثة ملايين الضحايا جرّاء الكوارث الطبيعية والبشرية خارج الاتّحاد الأوروبي.

وهي تتوجّه إلى الشعوب المتضرّرة من دون تجزئة أو تمييز في العرق أو الإثنيات أو الدين أو الجندَر أو العمر أو الجنسية أو الإنتماء السياسي.

تعمل المفوضّية في مجال المساعدة الإنسانية مع أكثر من 200 شريك عمل بما فيهم وكالات الأمم المتّحدة المختّصة، والصليب الأحمر والهلال الأحمر ومنظمّات غير حكومية.

إنّ المفوّضية الأوروبية هي إحدى أكبر مصادر المساعدة الإنسانية في العالم. قدّمت في العام 2006، 671 مليون يورو إلى دعم البرامج الإنسانية. وهذا لا يشمل المساعدات التي تقدّمها على حدة دول الاتّحاد الأوروبي الـ 25. وقد طال الدعم مشاريع في 60 بلد. ويُصرف هذا التمويل على السلع والخدمات مثل المواد الغذائية والملابس والمآوى والمؤن الطبيّة ومياه الشفّة والمعدّات وتجهيزات الصرف الصحي والتصليحات الطارئة وإزالة الألغام. وتموّل المفوّضية أيضًا مشاريع التخطيط المسبق وتخفيف الآثار في المناطق المعرّضة للكوارث الطبيعية.

تدعم دائرة المفوضيّة الأوروبية للمساعدات الإنسانية برنامج المجلس الدانمركي للاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية منذ العام 2004.

يرغب المجلس الدانمركي للاجئين (DRC) بالتعبير عن امتنانه لفريق المتطوّعين الذين جمعوا كلّ المعلومات الضرورية لصياغة هذا التقرير:

العاملين الميدانيين في البقاع

خالد درويش

ليلى درويش

العاملين الميدانيين في صور

جابر ابو حوش

حسين شراري

أحمد غنيم

زهراء أحمد

سهام خادر

العاملين الميدانيين في صيدا

عصمت غنم

محمود بريش

زينب جمعة

سامر الخطيب

العاملين الميدانيين في طرابلس

وسام حمزة

جلال مرزوق

رندا ايوب

إيناس أبو سمرا

العاملين الميدانيين في بيروت وجبل لبنان

علي عائشة

مريم حريري

ميساء عائشة

ندى حسين

ناهد كيلاني

يود المجلس الدانمركي للاجئين (DRC) أن يشكر أيضاً المتطوعَين الذين ادخلوا البيانات:

علي منعه
ساره حسين
طارق عثمان
عصمت غنم
محمود بريش
خالد عبيد
رنا صفاء

وشكر خاص إلى المشرفين الميدانيين:

أحمد خزل – مشرف ميداني في منطقتي بيروت وجبل لبنان
وسام حمزة – مشرف ميداني في منطقة طرابلس
خالد درويش – مشرف ميداني في منطقة البقاع
جابر ابو حوش – مشرف ميداني في منطقة صور
حسين قاسم – مشرف ميداني في منطقة صيدا

كما ويودّ المجلس الدانمركي للاجئين (DRC) أَن يعبّر عن إمتنانه العميق لكلّ الأشخاص الذين قدمّوا وقتهم والنصائح خلال استشارتهم من أجل إنجاح هذا التقريرِ، وبالأخصّ:

السّيد سفين بيرتيلسين، نائب مدير المكتب الميداني للاونروا في لبنان
السّيد ألان روبينز، مساعد تقني في دائرة المساعدات الانسانية للمفوضية الاوروبية (ECHO)، عمَّان
السّيدة سميرة صلاح، قسم شؤونِ اللاجئين، المجلس الفلسطينيّ الوطني

يودّ المجلس الدانمركي للاجئين تقديم الشكر لشركائه، جمعية النجدّة الاجتماعية والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والمساعدات الشعبية للاغاثة والتنمية، في تنفيذ المشروع، فكان تعاونهم ودعمهم وعطائهم بناء جداً لجميع النشاطات المنفذة، خاصة ودون الحصر المساعدات القانونية ونشاطات المناصرة.

ملحق 1

خريطة لبنان
والمخيمات الإثنا عشر

ملحق 2
الإستفتاء المنزلي

المنظمة الفلسطينية لحقوق الانسان – (حقوق) – لبنان
المجلس الدانمركي للاجئين
إستفتاء منزلي
لدراسة الوضع الحالي للاجئين الفلسطينيين في المخيمات والتجمعات
إستمارة # _____

تقوم المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق) بالتعاون مع مجلس اللاجئين الدانمركي – بعثة لبنان وبدعم وتمويل من مكتب المساعدات الإنسانية للمفوضية الاوروبية بإجراء مسح لدراسة الوضع الحالي للاجئين الفلسطنيين المقيمين في المخيمات والتجمعات في لبنان.
الهدف من ذلك المسح هو تجميع معلومات لاكتساب المعرفة العميقة بوضعهم المعيشي الحالي ووضعهم القانوني والإنساني. إننا نضمن بان جميع الامور الشخصية ستكون سرية ولن تنشر او تعطى لأي احد. ونقدر تعاونكم في إعطاء المعلومات الصحيحة... وستستخدم من أجل وضع مشاريع تتناسب مع احتياجاتكم.
نشكر تعاونكم على المساهمة في هذا المسح.

الموقع الجغرافي: _____
رقم العائلة: _____
اسم المخيم أو التجمع: _____
المدينة: _____

موقع العائلة

الشارع: _____
بناية رقم: _____
طابق رقم: _____
شقة رقم: _____
تلفون: _____

- المحاور _____
- تاريخ المقابلة _____

وقت المقابلة _____

بدء الاستمارة: _____ نهاية الاستمارة: _____

مفاتيح النتائج 01- تمت كليا 02- تمت جزئيا

1. خصائص العائلة

	1	2		3	4	5	6
	عدد أفراد الأسرة المقيمين في المنزل حاليا	العلاقة مع رب الأسرة		الجنس	تاريخ الولادة	الحالة الاجتماعية	مكان الولادة
		حدد علاقة الأشخاص المقيمين في المنزل برب/ة الأسرة		هو/هي (الإسم)؟			
		01. رب الأسرة 02. الزوجة 03. الزوج 04. الإبن 05. الإبنة 06. زوج الإبنة "الصهر" 07. زوجة الإبن "الكنّة" 08. حفيد 09. حفيدة 10. جدة 11. جد	12. والدة الزوج/الزوجة "الحماة" 13. والد الزوج/الزوجة "الحما" 14. أخ 15. أخت 16. أخ الزوج/الزوجة "نسيب" 17. أخت الزوج/الزوجة "نسيبة" 18. أخرى 19. خادم/خادمة 20. لا توجد صلة قربى	01. ذكر 02. انثى	اليوم / الشهر / السنة	01. أعزب/عزباء 02. خاطب/مخطوبة 03. متزوج/ة 04. أرمل/ة 05. مطلق/ة 06. منفصل/ة 99. لا إجابة	
01							
02							
03							
04							
05							
06							
07							
08							

2. الوضع القانوني / حالة اللاجئ/ة

	الشخص الأول	الشخص الثاني	الشخص الثالث	الشخص الرابع	الشخص الخامس	الشخص السادس	الشخص السابع	الشخص الثامن
7. حدد جنسيتك 01. فلسطيني/ة 02. لبناني/ة 03. لبناني/ة من اصل فلسطيني 04. غير ذلك. حدد _____								
8. هل لديك جنسية اخرى؟ 01. نعم (انتقل للسؤال رقم 9) 02. كلا (انتقل للسؤال رقم 10)								
9. إذا نعم، عدد								
10. الوضع القانوني 01. مسجل/ة 02. غير مسجلة (انتقل للسؤال رقم 10) 03. فاقد/ة للأوراق الثبوتية (انتقل للسؤال رقم 11)								

11. إذا كنت لاجئ/ة غير مسجل/ة ما هي أسباب وضعك القانوني الحالي؟

12. حدد 3 مشاكل رئيسية واجهتها بسبب وضعك القانوني الحالي (تعطى الأولوية للمشاكل الأكثر جدية)

13. إذا كنت لاجئ/ة فاقد/ة للأوراق الثبوتية، ما هي أسباب وضعك القانوني الحالي؟

14. حدد 3 مشاكل رئيسية واجهتها بسبب وضعك القانوني الحالي (تعطى الأولوية للمشاكل الأكثر جدية)

15. حدد نوع وثيقة السفر أو الأوراق القانونية التي هي بحوزتك. (صالحة كانت أم منتهية)

16. الجهة التي اصدرت هذه الوثائق:
01. الأونروا – لبنان
02. دائرة لبنان الرسمية للتسجيل "المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين"
03. الأونروا في الدول المضيفة الأخرى غير لبنان. حدد.
04. جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني.
05. مفوضية الامم المتحدة السامية العليا لشؤون اللاجئين.
06. غير مسجل/ة.
07. الدائرة الرسمية للتسجيل في الدولة المضيفة غير لبنان حدد.

---

17. حدد سنة التهجير من فلسطين.

18. حدد مكان الإقامة في فلسطين قبل التهجير

19. هل لديك أدنى فكرة أدنى فكرة عن ما حل بمكان سكنك/اقامتك الاصلي في فلسطين؟
01. نعم، حدد.
02. كلا

20. هل لديك أدنى فكرة عن الوضع الحالي لأملاكك في (بلدتك/مدينتك) في فلسطين؟
01. دمر
02. احتل
03. أقارب/أصدقاء يعيشون فيه
04. لم يكن لدي أملاك

21. منذ وقت التهجير/الترحيل، هل سكنت بلدا آخر غير لبنان؟
01. نعم (انتقل للسؤال رقم 22)
02. كلا (انتقل للسؤال رقم 23)

22. إذا كان جوابك نعم، حدد البلد:
01. سوريا
02. الاردن
03. العراق
04. مصر
05. اخرى، حدد _____

23. سنة الهجرة الى لبنان.

24. منذ وصولك/هجرتك الى لبنان كم مرة غيرت فيها مكان إقامتك؟

25. حدد مكان إقامتك المستقر الأولى في لبنان:
01. مخيم
02. تجمع
03. خارج المخيم

26. حدد اسم المخيم / التجمع / المنطقة.

27. هل تواجه اي صعوبات في الانتقال (حرية الحركة) إلى خارج المخيم؟
01. نعم
02. كلا

28. هل تواجه اي صعوبات في التنقل في بلد الإقامة الحالي؟
01. نعم
02. كلا

29. هل تحد هذه الصعوبات من رغبتك في الانتقال؟
01. نعم
02. كلا

30. حاليا، هل تقدمت بطلب للهجرة؟
01. نعم (انتقل للسؤال رقم 31)
02. كلا (انتقل للسؤال رقم 33)

31. حدد اسم البلد الذي ترغب بالهجرة اليه.

32. حدد اسباب الهجرة لبلد آخر.

33. هل تريد العودة الى فلسطين؟
01. نعم
02. كلا
03. لا اعرف

34. هل ترضى بالتعويض كحل آخر/بديل لحق العودة؟
01. نعم
02. كلا

35. إشرح

36. ما هي خططك / توقعاتك المستقبلية / فصّل.

37. هل تتلقى حاليا خدمات من (اكثر من اجابة)
01. وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى (الأونروا) – لبنان
02. الحكومة اللبنانية
03. جمعيات/منظمات غير حكومية، حدد _____
04. جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني _____
05. جمعيات/منظمات عالمية، حدد _____
06. غير ذلك، حدد _____

38. هل يحمل اي من ذريتك الجنسية اللبنانية؟ (حتى الذين لا يقيمون معك حاليا)
01. نعم (انتقل للسؤال رقم 39)
02. كلا (انتقل للسؤال رقم 40)

39. حدد كيف حصل اي من ذريتك على الجنسية اللبنانية.

40. هل انت على معرفة بمصطلح/كلمة "حقوق الإنسان"
01. نعم (انتقل للسؤال 41)
02. كلا (انتقل للسؤال 42)

41. إذا كانت الإجابة نعم، عرّف مصطلح/كلمة "حقوق الانسان".

42. عرف مصطلح/كلمة "لاجئ".

3. المستوى التعليمي للعائلة، من عمر خمس سنوات وما فوق

	الشخص الأول	الشخص الثاني	الشخص الثالث	الشخص الرابع	الشخص الخامس	الشخص السادس	الشخص السابع	الشخص الثامن
43. حدد المستوى التعليمي (أو عدد السنوات المدرسية المنهاة بنجاح) 01. امي 02. يستطيع ان يقرأ ويكتب 03. تعليم اولي "الكتّاب" 04. المرحلة التمهيدية (الروضة) 05. المرحلة الابتدائية 06. المرحلة المتوسطة بدون نجاح 07. المرحلة المتوسطة بنجاح 08. المرحلة الثانوية بدون نجاح 09. المرحلة الثانوية بنجاح 10. مهنية – حدد التخصص 11. مهنية (بكالوريا فنية) – حدد التخصص 12. مهنية (خبير فني) – حدد التخصص 13. شهادة جامعية - بكالوريوس 14. شهادة جامعية - ماجستير 15. شهادة جامعية – دكتوراه 16. غير ذلك، حدد								
44. إذا كنت من الفلسطينيين فاقدي الأوراق الثبوتية، هل لديك شهادة تعليمية معترف بها/مسجلة؟ 01. نعم (انتقل للسؤال 45) 02. كلا (انتقل للسؤال 46)								
45. إذا كانت الاجابة نعم، حدد نوع الشهادة والتخصص والمكان.								

46. حدد عدد الأولاد الذين يذهبون حاليا الى المدرسة.

47. حدد عدد الأولاد الذين رسبوا العام الماضي في الامتحانات الرسمية.

48. حدد سبب/اسباب رسوب الأولاد في الامتحانات الرسمية.

49. هل لديك أولاد انقطعوا عن الذهاب الى المدرسة؟
01. نعم (انتقل للسؤال رقم 50)
02. كلا (انتقل للسؤال رقم 51)

50. حدد سبب/اسباب انقطاع الأولاد عن الذهاب إلى المدرسة.

51. هل لديك أولاد غير مسجلين في المدرسة؟
01. نعم (انتقل للسؤال رقم 52)
02. كلا (انتقل للسؤال رقم 53)

52. كم عددهم ولماذا هم غير مسجلين في المدرسة؟

53. حدد نوع المدارس المسجلين فيها اولادك:
01. مدرسة حكومية
02. مدرسة خاصة
03. مدرسة خاصة ذات طابع ارسالي او بعثوي
04. مدرسة تابعة للاونروا
05. غير ذلك، حدد _____

54. هل لديك اي اولاد في الحضانة؟
01. نعم (انتقل للسؤال رقم 55)
02. كلا (انتقل للسؤال رقم 58)

55. إذا نعم، هل الحضانة موجودة داخل او خارج المخيم؟

56. هل تدفع رسوما للحضانة.
01. نعم
02. كلا

57. حدد الرسوم التي تدفعها بالليرة اللبنانية.

58. هل تعتقد بأن العامل الاقتصادي هو سبب رئيسي في متابعة التعليم؟
01. نعم
02. كلا
03. لا اعرف

59. هل تتلقى حاليا اي دعم من أجل تعليم أولادك؟
01. نعم (انتقل للسؤال 60)
02. كلا (انتقل للسؤال 61)

60. حدد نوع الدعم الذي تتلقاه والمتبرع/المانح ايضا

01. قرطاسية	المانح/المتبرع _____
02. كتب	المانح/المتبرع _____
03. اللباس المدرسي أو غيره	المانح/المتبرع _____
04. اللباس المدرسي وغيره	المانح/المتبرع _____
05. غير ذلك	المانح/المتبرع _____

61. حدد المبلغ الذي دفعته العام الماضي للتعليم بالليرة اللبنانية؟

62. هل يجيد أي فرد من افراد العائلة كيفية استخدام الكمبيوتر؟
01. نعم (انتقل للسؤال رقم 63)
02. كلا

63. إذا نعم، كم عددهم _____

4. الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية

	الشخص الأول	الشخص الثاني	الشخص الثالث	الشخص الرابع	الشخص الخامس	الشخص السادس	الشخص السابع	الشخص الثامن
64. هل تعمل حالياً: 01. نعم (انتقل للسؤال رقم 67) 02. كلا (انتقل للسؤال رقم 65)								
65. إذا كلا، هل تبحث حالياً عن وظيفة؟ 01. نعم 02. كلا								
66. كيف تقوم بالبحث عن الوظيفة؟ **(انتقل للسؤال رقم 73)**								
67. إذا نعم، حدد نوع العمل/الوظيفة التي تقوم بها: 01 طبيب/ة 02. تاجر/ة 03. استاذ/ة مدرسة 04. عامل/ة 05. مهندس/ة 06. باحث/ة 07. عامل فني 08. عامل زراعي 09. محاسب/ة 10. غير ذلك. حدد _____								
68. هل أنت موظف لدى: 01. الأونروا 02. شركة خاصة 03. منظمة/جمعية دولية غير حكومية 04. منظمة/جمعية محلية غير حكومية 05. القطاع العام 06. عمل خاص/عمل حر/يعمل لحسابه								
69. حدد موقع العمل: 01. داخل المخيم 02. خارج المخيم								
70. حدد ساعات العمل اليومية أو الأسبوعية: بالأسبوع _____ ساعات/اليوم أو _____ ساعات/الأسبوع								
71. حدد مدخولك: اليومي _____ ل.ل أو الشهري _____ ل.ل								
72. حدد طبيعة عملك الحالي: 01. دوام كامل 02. دوام جزئي 03. مؤقت/موسمي								

73. هل تعتقد بأنه بالإمكان إيجاد وظيفة خارج المخيم؟
01. نعم
02. كلا

74. ما هي الصعوبات الرئيسية التي تواجهك في إيجاد وظيفة؟
01. عدم وجود أوراق ثبوتية
02. عدم توفر إجازات العمل
03. النقص في المؤهلات
04. عدم توفر فرص العمل
05. غير ذلك، حدد _____

75. هل سبق وتمّ فصلك/طردك من وظيفة كنت تشغلها؟
01. نعم (انتقل لسؤال رقم 76)
02. كلا (انتقل للجزء التالي)

76. إذا كانت الإجابة نعم، حدد السبب:
01. عدم توفر إجازة العمل
02. النقص في الأوراق الثبوتية
03. لا يوجد سبب وجيه/واضح
04. غير ذلك، حدد _____

5. الأوضاع المنزلية والبيئية

77. حدد عدد غرف المنزل (بإستثناء المطبخ والحمام)

78. من بين الغرف، كم غرفة تستعمل للنوم

79. حدد نوع المنزل/المقر/الإقامة:
01. شقة بالملكية
02. شقة بالإيجار
03. منزل مملوك مستقل
04. منزل مستأجر مستقل
05. غير ذلك، حدد _____

80. هل لك دراية/معرفة بتعديل قانون التملك؟
01. نعم (انتقل للسؤال رقم 81)
02. كلا (انتقل للسؤال رقم 82)

81. هل واجهتك اي عقبات/ارتباكات جراء التعديل في قانون التملك؟
01. نعم – حدد نوع العقبات/الارتباكات
02. كلا

82. هل تعتقد بأن منزلك بحاجة إلى اي نوع من أنواع الترميم او البناء؟
01. نعم
02. كلا

83. في السنة الماضية، هل قمت بأعمال ترميم او صيانة لمنزلك؟
01. نعم (انتقل لسؤال رقم 85)
02. كلا (انتقل لسؤال رقم 86)

84. حدد مصادر التمويل
01. مورد شخصي
02. الاتحاد الاوروبي
03. الاونروا
04. جمعيات/منظمات غير حكومية ومؤسسات مجتمع مدني – حدد الاسم
05. اللجنة الشعبية في المخيم
06. جمعيات فلسطينية، حدد
07. غير ذلك، حدد _____

85. ما هي مصادر المياه للاستعمال المنزلي؟ (مسموح بأكثر من إجابة)
01. البلدية
02. بئر ارتوازي خاص
03. شاحنات مياه
04. فوارير مياه/مياه معينة
05. محلات المياه (غالونات)
60. ابار ارتوازية للعموم
07. خزانات مياه من الأونروا
08. خزنات مياه من جمعيات/منظمات غير حكومية او مؤسسات مجتمع مدني – حدد
_____
09. غير ذلك، حدد _____

86. ما هي مصادر مياه الشفة/الشرب/الطبخ؟ (مسموح بأكثر من إجابة)

01. البلدية
02. بئر ارتوازي خاص
03. خزانات
04. قوارير مياه غازية
05. محلات المياه (غالونات)
06. ابار ارتوازية للعموم
07. خزانات مياه من الأونروا
08. خزنات مياه من جمعيات/منظمات غير حكومية او مؤسسات مجتمع مدني – حدد _____
09. غير ذلك، حدد _____

87. إذا كنت لا تستخدم مياه البلدية للشرب، ما هي الأسباب لذلك؟ (مسموح بأكثر من إجابة)

01. اللون
02. الطعمة
03. العكر/الكدر
04. الرائحة
05. كلسية
06. غير نظيفة/ملوثة
07. الكمية غير كافية
08. نقص من الضغط/الضغط المطلوب غير متوفر
09. السعر
10. غير ذلك، حدد _____

88. هل تتوفر لديك خدمات الصرف الصحي؟

01. نعم
02. كلا

89. هل تدفع رسوما مقابل خدمات الصرف الصحي؟

04. نعم
05. كلا

90. كيف تتخلص من مياه الصرف الصحي؟

91. حدد معدل التجميع والتخلص من مياه الصرف الصحي:

01. لا شيء
02. اسبوعيا
03. شهريا
04. سنويا
05. غير ذلك

92. هل تتلقى الكهرباء؟

01. نعم
02. كلا

93. حدد مصدر الكهرباء (اكثر من اجابة)

01. كهرباء دولية
02. مولد كهربائي
03. غير ذلك، حدد _____

94. حدد المبلغ الذي تدفعه شهريا.

هل تملك أي من الأدوات المنزلية التالية؟

		الصنف	نعم – (01)	حدد العدد
.01	سيارة			
.02	راديو			
.03	تلفزيون			
.04	فيديو			
.05	براد			
.06	فرن غاز			
.07	فرن كهربائي			
.08	مروحة			
.09	مسخن الماء (قازان)			
.10	مكيف			
.11	موتور كهربائي			
.12	غسالة			
.13	جوال/محمول/موبايل			
.14	تلفون			
.15	اشتراك بالساتلايت			
.16	كمبيوتر			

6. مدى الاستفادة من الخدمات الصحية والحالة الصحية الحالية

95. في العام 2004، حدد متى كانت آخر مرة زرت فيها العيادة للفحص أو للمراجعة.
01. لم أزر العيادة أبدا
02. في الأشهر الثلاثة الماضية
03. بين الثلاثة أشهر والسنة

96. كم مرة زرت فيها العيادة الطبية خلال الأشهر الثلاث المنصرمة؟
_____ زيارة/زيارات

97. ما هي العيادة التي تزورها باستمرار؟
01. مركز العناية الصحية التابع للأونروا – حدد المكان
_____
02. مركز العناية الصحية التابع لجمعية الهلال الاحمر الفلسطيني – حدد المكان
_____
03. مركز عناية صحية تابع لجمعية/منظمة غير حكومية أو مؤسسات مجتمع مدني – حدد المكان
_____
04. غير ذلك، حدد الاسم والمكان
_____

98. ما هو السبب الرئيسي الذي دفعك لزيارة مركز العناية الصحية الذي حددته اعلاه؟
01. تحويل من الأونروا أو المنظمة/الجمعية غير الحكومية
02. لأن هذا المركز يقدم افضل انواع الخدمات
03. لا استطيع تحمل تبعات الخدمات في العيادات الاخرى
04. لان هذا المركز الاقرب الى مكان اقامتي
05. وقت الانتظار في هذا المركز قصير
06. اوقات الدوام تناسبني
07. غير ذلك، حدد _____

99. هل واجهت صعوبات على صعيد العناية الطبية؟
01. نعم (انتقل للسؤال رقم 101)
02. كلا (انتقل للسؤال رقم 102)

100. إذا نعم لماذا؟

101. هل أنت راض عن الخدمات التي تتلقاها؟
01. راض كليا
02. راض جزئيا
03. غير راض
04. لا اعرف

102. إذا كنت من اللاجئين فاقدي الأورق الثبوتية، هل تدفع رسوما لقاء العناية الصحية؟
10. نعم
20. كلا

103. حدد ما إذا كنت قد واجهت اي من المشاكل التالية:
01. الإجراءات البيروقراطية – الاجراءات الإدارية المتعددة
02. وقت الانتظار الطويل بين تاريخ طلب الموعد ووقت الموعد نفسه
03. وقت الانتظار طويل ومتعب
04. لم يمض الطبيب/ة الوقت الكافي
05. الطبيب/ة لم يكن صبورا أو مهتما كفاية

104. هل سبق ان ادخلت انت أو احد افراد العائلة للمستشفى العام الماضي؟
01. نعم (انتقل للسؤال 106)
02. كلا (انتقل للسؤال 110)

105. هل تتلقى دعما ماليا لتغطية نفقات المستشفى؟
01. نعم
02. كلا

106. إذا كانت الإجابة نعم، حدد
النسبة_____ المصدر _____
النسبة_____ المصدر _____
النسبة_____ المصدر _____

107. هل هذا الدعم يتخطى ليشمل نفقات العلاج والتحاليل والأشعات؟
01. نعم (انتقل للسؤال رقم 109)
02. كلا (انتقل للسؤال رقم 110)

108.إذا كانت الإجابة نعم، حدد

النسبة_____المصدر _____

النسبة_____المصدر _____

النسبة_____المصدر _____

أجب عن هذه الأسئلة فقط في حال كان هناك امرأة حامل في المنزل

109.هل تزور المرأة الحامل القابلة القانونية وطبيب/ة النساء؟

01. نعم

02. كلا

110.هل تتبع "المرأة الحامل" حمية غنية بالفيتامينات، الأملاح والأسيد فوليك؟

01. نعم

02. كلا

111.إذا كلا، حدد لماذا _____

112.هل تتلقى اي دعم مالي/مادي؟

01. نعم

02. كلا

معلومات عن ذوي الحاجات الخاصة

	طفل 0-<2	ولد 2-<15	شاب 15-65	مسن 65+	الامرأة الحامل
113. يرجى تحديد إذا كان أحد أفراد العائلة من ذوي الحاجات الخاصة (معوقين) 01. لا أحد من ذوي الحاجات الخاصة (معوق) 02. النظر 03. السمع 04. العقل 05. جسدي 06. شلل جزئي 07. شلل كلّي 08. تشوّه في الأطراف العليا 09. تشوّه في الأطراف الدنيا 10. إعاقات متعددة، فصل _____					
114. حدد سبب الإعاقة 01. تشوه مع الولادة 02. حادث، حدد _____ 03. مرض، حدد _____ 04. غير ذلك، حدد _____					
115. هل لديك اي نوع من الأطراف الاصطناعية الخاصة بذوي الحاجات الخاصة؟ 01. نعم، حدد المتبرع _____ 02. كلا					
116. حدد المركز الصحي حيث يتلقى العلاج: 01. مركز صحي تابع للأونروا 02. مركز صحي تابع لجمعية الهلال الاحمر الفلسطيني 03. مركز صحي تابع لمنظمة/جمعية غير حكومية، حدد _____ 04. مركز صحي خاص، حدد _____ 05. مركز صحي خاص، حدد _____					

ملحق 3

مقالات صحفية

صحيفة نيويورك تايمز
6 آيار (مايو) 2007

فلسطينيّيون غير مرئيين في "سجون قانونية" في لبنان

إعداد ندى بكري

بيروت، لبنان، 5 آيار (مايو). ثلاثة أجيال من عائلة حمدالله عاشوا في لبنان. ولم يتمتّع أي فرد من هذه الأجيال بحقّ التخرّج من المدرسة أو الزواج القانوني أو الحصول على وظيفة أو حتّى لم تطأ أقدامهم خارج المخيّمات التي كانت مسكناً لأجيالٍ من الفلسطينيين.

تقدّر وكالة الأمم المتّحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) أنّ أكثر من 400,000 فلسطيني يعيشون في لبنان: لاجئون وأولادهم وأولاد أولادهم – وهم يفتقدون إلى العديد من الحقوق الأساسية في الأرض التي اتّخذوها موطناً لهم على البحر المتوسّط.

غير أنّه في ظلّ هذا الشتات هناك على الأقلّ ما يقارب 3000 شخص بما فيهم عائلة حمدالله لا يشملهم النظام القانوني أو الجهات المساعدة إن صحّ القول. حين وصلت عائلاتهم إلى لبنان لم تتمكّن من الحصول على صفة "لاجىء" التي من دونها لا يمكن الحصول على أوراق ثبوتية وهي العملة لضمان معاملاتهم الإنسانية.

فالزواج والسفر والعمل كلّه مستحيل من دون الأوراق الثبوتية.

وبحسب ستيفان جاكوميه، الممثّل الإقليمي للمفوضيّة العليا لشؤون اللاجئين في لبنان "هم ليسوا أشخاصاً أمام القانون، يعيشون في مخيّمات ولا يتمتّعون بالخدمات أو التعلّم أو الإستشفاء وفعلياً يمكن توقيف أي شخص من دون وثائق. لا مستقبل لهم وهذا ما يورثوه لأولادهم".

حُرم اللاجئون الفلسطينيون من الجنسية في لبنان لسنوات ويُحظّر عليهم من ممارسة أكثر من 70 مهنة. وأصرّت الحكومة اللبنانية على أنّه لا يجدر حلّ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على حساب البلدان المضيفة وأوضحت تماماً أنّها تريد أن يعود الفلسطينيون إلى اسرائيل بعد حلّ النزاع معها.

وفي ظلّ هذه السياسة يكمن خوف من أن يزيد اللاجئون من تفاقم نظام التقاسم الطائفي للحكم في لبنان والذي هو مشنجّ في الأصل.

بما أنّ معظم الفلسطينيين هم من السنّة فإنّ توطينهم قد يميل ميزان الحكم في لبنان إلى السنّة.

وهكذا ومن دون أمل حقيقي للفلسطينيين في الحصول على الجنسية اللبنانية، يبقون غير مرئيين يعيشون في الظلام في مخيّمات صغيرة حيث تجري مياه الصرف الصحّي في الأزقّة الضيّقة: الملعب الوحيد للاجئين الصغار. وخارج هذه المخّيمات، هناك وجود مكثّف للجيش اللبناني.

فيما معظم الفلسطينيين محرومين من الجنسية، هناك أغلبية كبيرة تملك أوراق ثبوتية تسمح لها بالمشاركة في المجتمع.

فبحسب رأي فتح عزّام، الممثل الإقليمي للمجلس الدولي لحقوق الإنسان هنا "في المطلق كل شخص يجب أن يمتلك أوراق ثبوتية، في هذا القسم من العالم لا يمكن القيام بأي شيء من دونها".

إنّه واقع ناضَلت من أجله عائلة حمدالله لأجيال.

معتزّ حمدالله هو كبير العائلة، عمره 65 سنةً، وُلد في بيت لحم وجاء إلى لبنان من الأردن في العام 1970 بعد أحداث "أيلول الأسود" حين رحّل الملك الحسين المقاتلين الفلسطينيين. وكان السيد حمدالله واحداً منهم.

وصل إلى لبنان حين كانت منظمّة التحرير الفلسطينية في ذروة قوّتها – استكنّت حينها في جنوب لبنان – فلم يفكّر في ذلك الوقت في تسوية وضعه قانونياً.

وفي مقابلة مع السيّد حمدالله صرّح أنّ "المقاومة كانت قويّة وكنت قوّياً، لم أفكّر أبداً في الأوراق الثبوتية أو بما قد يحصل لي ولأولادي من دونها".

ولكن بعد أن أُرغمَت منظمّة التحرير الفلسطينية على الخروج من لبنان في العام 1982 "بدأت أشفق على نفسي"، قالها وهو يجلس على كرسي من بلاستيك أمام منزله الإسمنتي في مخيّم الراشدية في جنوب لبنان. أمّا داخل المنزل فالذباب يئزّ تحت سقف من الزنك وجدران تفتقر إلى الطلاء.

لم يهرب السيد حمدالله إثر الإحتلال الإسرائيلي للدولة الفلسطينية السابقة في العام 1948، لذا لا ينطبق عليه وعلى عائلته تحديد الأمم المتّحدة للاجئين الفلسطينيين. أمّا في لبنان، أُلقي اللوم على منظمّة التحرير الفلسطينية في التسبّب باندلاع الحرب الأهلية في لبنان، لذا لم يُرحّب به كغيره من أمثاله.

أبصر وضعهم هذا النور في العام 2001 حين قُتل لاجىء شاب برصاص الجيش اللبناني، وهو لا يملك أوراق ثبوتية صالحة بعد أن هرب من حاجز للتفتيش على مخارج المخيّم حيث يعيش.

وحين تمّ التحقيق عن السبب الذي دفعه إلى الهروب، اتضّح للجيش أنّه كان يملك هويّة مزوّرة وخاف من أن يتمّ توقيفه.

وصرّح ريتشارد ج. كوك، مدير وكالة الأمم المتّحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطنيين في الشرق الأدنى (أونروا) أنّ "قضيتهم بقيت محجوبة لوقت طويل، إنّها مشكلة لن تزول بمفردها والآن حان الوقت لحلّها".

غير أنّ المدافعين عن حقوق الإنسان يعتبرون أنّ هناك عواقب تحول دون تطبيق الحلول المباشرة. ورفض كل من الأردن ومصر تجديد جوازات سفر الفلسطينيين الذين كانوا يعيشون هناك قبل أن ينتقلوا إلى لبنان، هو خير دليل على ذلك. ولا يمكن للاجئين أن ينقلوا ملفّاتهم من البلدان التي استضافتهم سابقاً إلاّ بموافقة من تلك البلدان ومن لبنان.

إحدى الحلول المُقترحة هي أن تمنح الحكومة اللبنانية للفلسطينيين نوعاً من الوثائق التي تعرّف عنهم كفئة مميّزة من اللاجئين يحقّ لها البقاء في لبنان إلى أن يتمّ حلّ مسألة حق العودة إلى اسرائيل. لكنّ الحكومة تقول إنّ عدم توفّر استقصاء دقيق وموثّق حول هذه الفئة يحول دون تطبيق ذلك الآن.

ويضيف السيد كوك "يعيشون بشكلٍ غير قانوني في البلد لهذا لن يرفعوا أياديهم عالياً ويقولون "نحن غير قانونيين، أيمكنكم مساعدتنا؟"

إنّ المجلس الدانمركي للاجئين وهو منظمّة غير حكوميّة يموّلها قسم المساعدات الإنسانية التابع للمفوضّية الأوروبيّة، حددّ عدد الفلسطينيين فاقدي الأوراق الثبوتية بـ 3,000 فيما منظمّات أخرى غير حكومية رفعت العدد إلى 5,000 لاجىء.

يصرّ بعض المدافعين عن حقوق الإنسان على أنّ المشكلة الأساسية لا تكمن في عدم توفّر احصاءات دقيقة ولكن في رفض الحكومة اتخّاذ أي تدبير قد يزيد من عدد الفلسطينيين اللاجئين في لبنان.

هذه التهمة رفضها السيد خليل مكّاوي، سفير سابق للبنان في الأمم المتّحدة ويترأسّ الآن لجنة الحوار مع الفلسطينيين لتسوية وضعهم هنا.

فقال السيد مكّاوي إنّ "هذا الإدّعاء لا أساس له، بل من مصلحتنا أن نحلّ هذه المشكلة وأن نحدّد هويّتهم الفلسطينيّة.

و أضاف أنّه حين تحصل الحكومة اللبنانية على معلومات واضحة من مكتب منظمّة التحرير الفلسطينية الموجود هنا، يمكنها أن تبدأ بالمحادثات مع الأردن ومصر لتجديد أوراق

اللاجئين الثبوتية القديمة ولنقل ملفّات من هم مسجّلين لدى الأمم المتّحدة في مكان آخر إلى لبنان. أمّا الذين لا يملكون أوراق ثبوتية في الأصل والذين هم غير مسجّلين في أي مكان فستعمد الحكومة إلى إيجاد حلاً خاصاً بهم.

حين كان مهنّد صغيراً، وهو ابن حمدالله الأكبر سناً عمره 34 سنةً، سأل والده لماذا لا يملك أوراق ثبوتية كغيره من زملائه في المدرسة. فأجابه أنّه سيحصل على الأوراق حين سيعود إلى منزله أي إلى بيت لحم.

ومؤخّراً حين سُئل مهنّد حمدالله عمّا قد يجيب ابنته التي تبلغ من العمر 7 سنوات وهي الأكبر في الجيل الثالث من عائلته اللاجئة والفاقدة للأوراق الثبوتية، إن سألته يوماً لماذا لا يمكن لها أن تتخرّج من المدرسة. ففكّر لبرهةٍ قبل أن يجيب وقال "سأجيبها أنّ الأوراق أُحرقت خلال الحرب".

وهو إذ يبحث بائساً عن نوع من الهوية، أمضى حياته في جمع مئات الأوراق التي تحمل اسمه وتاريخ ومكان الولادة وتوقيع المخاتير المحليّين والمستشفيات والمدارس حيث تعلّم ولم يتمكّن من التخرّج.

يحتفظ بهذه الأوراق في صندوق يضعه في خزانة وقد اهترأت أطرافها لكثرة استعمالها. فقال "أحتفظ بكل ورقة لأنّني كالرجل الذي يغرق فيتشبّث بقشّة". ويضيف على الرغم من كل هذا لا تلقَ على نقطة التفتيش سوى الاستهزاء ومن ثمّ التوقيف.

يبحث عن عمل كمحاسب في دوام حرّ حيث يمكنه الإحتفاظ بعمله إلى أن يطلب ربّ العمل أوراقه القانونية.

"حين يطلبونها، أختفي، لا يمكن أن أقول لهم إنّني لا أملك أوراقاً ثبوتيةً، لن يفهموا ذلك".

دايلي ستار
الأربعاء، 8 آب (أغسطس)، 2007

اللاجئون الفلسطينيّون فاقدو الأوراق الثبوتية يعيشون "حصاراً مزدوجاً"

جمعيّة دانمركية غير حكومية تبادر بالجهود لإيجاد حلٍ يضمن وجودهم القانوني

إعداد نايف زوق – خاص بالدايلي ستار

بيروت: تصوّر أن يُطلب منك أن تبرز وثيقة لتعرّف عن نفسك وأنت لا تملكها، أو الأسوأ تصوّر أن تملك وثيقة ثبوتية وما إن تبرزها تُرفض على أساس أنّها غير صالحة. يمكنك أن تثبت من تكون ولكن هذا لا يهم إذ أنّك غير موجود في الأصل.

لسوء الحظ، هذا هو قدر ما يقارب 3,000 لاجىء فلسطيني في لبنان لا يملكون أوراقاً ثبوتية وبالتالي "يواجهون قيوداً على تمتّعهم بحقوقهم الإنسانية أصعب من تلك التي يواجهها اللاجئون المسجّلون"، هذا بحسب منظمّة العفو الدولية.

تقدّر وكالة الأمم المتّحدة لإغاثة وتشغيل الفلسطينيين (الأونروا)، أنّ هناك 400,000 لاجىء فلسطيني يعيشون في لبنان. ولا يوجد سجلاّت للاجئين الفلسطينيين فاقدي الأوراق الثبوتية لدى الحكومة اللبنانية أو لدى الأونروا.

والمشكلة ليست في أنّ أولئك الفلسطينيين لا يملكون أوراقاً ثبوتية. في الواقع 92% من اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية يملكون نوعاً من التعريف. تكمن المشكلة في أنّ هذه الوثائق هي غير صالحة بنظر كلّ من السلطات اللبنانية والأونروا. فهؤلاء الفلسطينيون هم ببساطة غير موجودين.

كان المجلس الدانمركي للاجئين أوّل من سلّط الضوء على قضية الفلسطينيين فاقدي الأوراق الثبوتية. والمجلس هو منظمّة إنسانية مُنتدبة لتضمن حماية اللاجئين ومهمّتها في لبنان هي مزيج من التوعية حول حقوق الإنسان والحملة القانونية والمساعدة الإنسانية للتخفيف من معاناة أولئك اللاجئين.

يعرض المجلس الدانمركي أسباباً متعدّدة لوجود بعض اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية في لبنان.

حين اندلع النزاع العربي – الإسرائيلي لم يكن مسموحاً للفلسطينيين الذين كانوا يعملون أو يدرسون في لبنان العودة إلى بلدهم الأمّ.

وهناك لاجئون فلسطينيّون آخرون كانوا في صفوف منظمّة التحرير الفلسطينية وقد خسروا كلّ تعريف قانوني بعد أن أُخرجت المنظمّة من بيروت عام 1982.

وأخيراً هناك فلسطينيّون آخرون، وبسبب النزاع العربي – الإسرائيلي أيضاً تمّ نفيهم للمرّة الثانية من البلد الذي استضافهم أولاً ولم تتبعهم ملفّاتهم لدى الأونروا إلى لبنان فخسروا تعريفهم "الرسمي". وبالتالي هم غير مسجّلين كلاجئين في لبنان.

لا يتشارك اللاجئون فاقدو الأوراق الثبوتية مع اللاجئين الآخرين ظروفهم السيئة وحسب، بل إنّ واقع افتقادهم إلى أوراق ثبوتية يولّد لديهم مصاعب لا بدّ من مواجهتها.

ويذكر تقرير أعدّته سينثيا بيتريخ من المجلس الدانمركي، أنّ هؤلاء اللاجئين "يعجزون أيضاً عن الخروج من المخيّمات خوفاً من أن يتمّ اعتقالهم. لا يمكنهم السفر أو التملّك أو تسجيل الزواج أو التخرّج من الثانوية والتسجّل في معاهد التعليم العالي الرسمية والخاصّة منها. يصعب عليهم الإستفادة من خدمات الأونروا ولا يمكنهم تحمّل تكاليف العناية الصحيّة".

ولكن قد يكون أكثر سوءاً وضع الجيلين الثاني والثالث من اللاجئين اللذين بدأا بالظهور. فالقانون اللبناني لا يعترف بأولاد اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية حتّى وإن كانت الأمّ لاجئة مسجّلة إذ أنّ المرأة في لبنان لا يمكن أن تنقل وضعها القانوني والمدني إلى ولدها.

وبحسب المصدر عينه "هناك جيل كامل من الأشخاص فاقدي الأوراق الثبوتية يظهر الآن من دون أي أمل له في المشاركة في الحياة الإجتماعية والإقتصادية".

أوردت منظمّة العفو الدولية الحالة التالية في تقريرها حول اللاجئين الفلسطينيين:

"رولا هي لاجئة فلسطينية عمرها 42 سنةً. جاءت عائلتها إلى لبنان في العام 1948 وهي مسجّلة لدى الأونروا. كان زوجها (الذي تطلقّت منه) يملك جواز سفر أردني والسلطات الأردنية رفضت تجديده. لا تملك رولا شهادة من المحكمة المدنية على زواجها، بل لديها فقط إثباتاً قانونياً. على الرغم من تسجلّها لدى الأونروا، لا يحقّ لأولادها بذلك: هم فاقدو الأوراق الثبوتية.

ذهبوا جميعاً إلى مدارس غير تابعة للأونروا وغير مجّانيّة. لم يتمكنّوا من متابعة دراستهم بعد الصف التاسع إذ لم يتمكنّوا من تقديم الإمتحانات الرسميّة" التي تستلزم بطاقات تعريف رسميّة.

هذا الإفتقاد إلى الحماية الذي يُبقي اللاجئين في خوف مستمر من أن يتمّ توقيفهم هو نتيجة حلقة بيروقراطية مفرغة مرتبطة بحكومات إقليمية ووكالات الأمم المتّحدة.

تعتبر الأونروا أنّ اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية هم خارج نطاق عملها. فبحسب تعريفها، اللاجىء الفلسطيني هو كلّ من كانت إقامته الأساسية في فلسطين بين حزيران (يونيو) 1946 وآيار (مايو) 1948 ونتيجةً لذلك كلّ الفلسطينيين الذين هربوا بعد العام 1948 بسبب النزاعات المتتالية لا يخضعون لإنتداب الأونروا.

وأكثر من ذلك، على الرغم من أنّ المفوضيّة العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدّة هي مُنتدَبة لحماية اللاجئين ومساعدة من يلتمس اللجوء فهي لا يمكنها أن تدعم الفلسطينيين في لبنان لأنّ مادةً في نصّ انتدابها تمنعها من أن تطال مساعداتها الناس "الذين يتلقّون الحماية والدعم من هيئات ووكالات أخرى تابعة للأمم المتّحدة"، وينطبق ذلك هنا على الأونروا.

وأخيراً يفتقد لبنان إلى آلية لتلبية حاجات ملتمسي اللجوء أيّ أنّ اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية لا يمكنهم أن يطلبوا المساعدة من الدولة اللبنانية.

إنّ المجلس الدانمركي الذي يموّله قسم المساعدات الإنسانيّة في المفوضيّة الأوروبية والذي يعمل حالياً مع 225 عائلة في هذه الحالة هو رائد في بذل الجهود من أجل مساعدة اللاجئين فاقدي اللأوراق الثبوتية.

إنّ الجهود التي بذلها المجلس الدانمركي في إطار إيجاد الحلول تركزّت على تقديم المساعدة والمشورة القانونية للاجئين بحسب ما صرّحت به السيدة ميراي شيحا لصحيفة الدايلي ستار وهي المستشارة القانونية ومديرة المشروع في المجلس الدانمركي.

وأضافت شيحا "إنّ جهود الإستشارة القانونية التي قدّمناها مُستمدّة من زياراتنا الميدانية العديدة إلى المخيّمات لتحديد وتعقّب تاريخ عائلة اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية وقد أدّت هذه العملية إلى بناء قاعدة معلومات واسعة حول هؤلاء اللاجئين". وقد طالت استشارات المجلس عائلات بملىء إرادتهم وحدّدت الطرق الأنسب لمساعدتهم.

وتابعت "نحن على اتّصال مع الوكالات والسلطات المعنيّة في المنطقة مثل الأونروا والمفوضيّة العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتّحدة والسلطة الفلسطينية وحكومات لبنان ومصر والأردن وسوريا. نسعى إلى تجديد الوثائق أو إلى نقل ملفّات الأونروا كلّ على حدى كما تستدعي الحاجة".

في بعض الحالات يملك اللاجئون فاقدو الأوراق الثبوتية وثائق منتهية الصلاحية مثل جوازات سفر أردنية أو وثائق سفر مصرية. إنّ تجديد هذه الوثائق قد يؤمّن لهم حلاً مؤقّتاً فيمكنهم بذلك أن يحصلوا على عمل أو على إذن إقامة.

وتابعت السيدة شيحا، "غير أنّ الحلّ الأفضل يبقى في تسجيل الفلسطينيين فاقدي الأوراق الثبوتية لدى الحكومة اللبنانية"

يتعاون المجلس الدانمركي بشكل وثيق مع

الحكومة اللبنانية لا سيّما من خلال لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني من أجل إيجاد حلّ للمشاكل التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون فاقدو الأوراق الثبوتية.

وقال السفير خليل مكّاوي، رئيس لجنة الحوار "نحن نحضّر كلّ الوثائق التي تتعلّق باللاّجئين الفلسطينيين فاقدي الأوراق الثبوتية وسنرفعها مع الحلول المُقترحة إلى الجهات المعنية في الحكومة لِتتخذّ قراراً".

وفسّر مكّاوي كيف اختارت لجنة الحوار الفلسطيني اللبناني كلاّ "من منظمّة التحرير الفلسطينية ومنظمّات فلسطينية غير حكومية لتقوم بدراسة شاملة لتحدّد العدد الفعلي للفلسطينيين فاقدي الأوراق الثبوتية وأين يعيشون كي نتمكّن من تحديدهم".

وذكر مكّاوي أنّه "من مصلحة اللاجئين أنفسهم ومصلحة الحكومة اللبنانية التعريف عنهم بأنّهم فلسطينيين حقاً".

وشرح أنّ "معظم اللاجئين الفلسطينيين فاقدي الأوراق الثبوتية هم غير مصنّفين كلاجئين من العام 1948، لذلك لا يمكن للبنان أن يسجّلهم".

وأضاف مكّاوي أنّ "منظمّة التحرير الفلسطينية تمكنّت من تحديد 1,800 لاجىء فلسطيني فاقدي الأوراق الثبوتية من أصل ما يقارب 3,000 يعيشون حالياً في لبنان وهي تعمل على جمع المعلومات عن الباقين.

وبالتوافق مع ما ذكرته السيّدة ميراي شيحا، صرّح مكّاوي أنّ اللجنة لديها خططاً "لتحديد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان فاقدي الأوراق الثبوتية كي تمنحهم وثائق لبنانية".

غير أنّ ذلك يحتاج إلى قرارٍ سياسي وهذا ما هو مُستبعد في لبنان. إذ يُعتبر الوجود الفلسطيني مسألةً حساسةً بالأخصّ لأنّها قد تغيّر المعادلة الطائفيّة في لبنان.

وفي النهاية، طالما أنّ مسألة اللاجئين الفلسطينيين فاقدي الأوراق الثبوتية هي أسيرة شبكة من الإجراءات البيروقراطية والمفاهيم المتناقضة وطالما أنّ أي حلٍ لهذه الأزمة يجب أن يمرّ أولاً بقنواتٍ سياسية مشحونة فعلى الأرجح أنّ أولئك الفلسطينيّون سيشهدون على استمرار هذه الأزمة.

دايلي ستار
الأربعاء، 15 آب (أغسطس)، 2007

الأونروا تطالب بتحسين ظروف اللاجئين المعيشية

"كوك" يؤكّد على أنّ الجهود لن تحرم الفلسطينيين حقّهم في العودة

إعداد هشام شاويش – خاص بالدايلي ستار

بيروت: صرّح ريتشارد كوك، مدير وكالة الأمم المتّحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) أنّ تحسين الظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين لا يُلغي حقهّم في العودة. فقال "إنّ استمرار هذه الظروف القاهرة في مخيّمات اللاجئين قد يحوّل العديد من الفلسطينيين إلى متطرّفين وأي خلاف قد يسبّب مشاكل للدولة اللبنانية على المدى الطويل".

تحدّث كوك إلى صحيفة الدايلي ستار من مكتب الأونروا الميداني في منطقة بير حسن. وتناول الحديث ظروف المخيّمات الفلسطينية في لبنان والحاجة إلى مساعدة العديد من اللاجئين لتسوية وضعهم القانوني.

وأعلن أنّه اقترح على فؤاد السنيورة، رئيس الحكومة اللبنانية، أن يتمّ تسجيل اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية المقيمين في لبنان، لدى وزارة الداخلية ومكاتب تسجيل القيد مشدّداً على حاجة هؤلاء الأشخاص إلى هويّة تعرّف عنهم.

وقال كوك إنّ الأونروا توافق على أرقام المجلس الدانمركي التي تشير إلى وجود 400,000 فلسطيني في لبنان من أصلهم 3,000 فاقدين الأوراق الثبوتية وغير معروفين لدى الحكومة اللبنانية أو لدى الأونروا.

غير أنّه قال إنّ عدد فاقدي الأوراق الثبوتية الذين تقدّموا من مكاتب الأونروا بلغ 201 شخصاً فقط. واكتشفت الأونروا أنّه من بين هؤلاء هناك 108 شخصاً مسجّلين أصلاً لدى الوكالة في لبنان أو في نطاق عمل آخر.

وأضاف "دعمت الأونروا هذه الحالات من خلال تسجيلها ومنحها خدمات مثل العناية

الصحيّة والتعليم وذلك من خلال درس كل حالة على حدى".

صرّح كوك أنّ الأونروا ستساعد لاجئين آخرين فاقدين الأوراق الثبوتية على استعادة وثائقهم من منشئهم الأصلي في الأراضي المحتلّة.

وأضاف أنّ الأونروا ستساعدهم حتّى حين لا يمكن نقل تلك الوثائق مثلاً من غزّة إلى مكاتب لبنان.

كما قالت عفاف يونس، مسؤولة البرنامج التعليمي في الأونروا "كل حالة ستُدرس على انفراد وليس لدينا قواعد قاسية".

وتابعت أنّ أولاد اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية يمكنهم التعلّم في مدارس الأونروا ولديهم بطاقات مدرسيّة. وتمكّن الطّلاب فاقدي الأوراق الثبوتية من التخرّج من الثانوية بفضل اتّفاق منسّق ولكن غير رسمي بين الأونروا ووزارة التربية والتعليم في الحكومة اللبنانية.

وقالت يونس إنّ اللاجئات المسجّلات المتزوجّات من لاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية من دون وجود وثائق رسمية عن وضعهم المدني، يمكنهم التوجّه إلى المحكمة الإسلامية أو إلى المختار من أجل منحهم إفادة زواج أو تعريف. هذا ما قد يسمح لأولادهم الإستفادة من خدمات الأونروا، بعد درس كل حالة بمفردها.

وذكر كوك أنّ "حكومة السنيورة هي أوّل حكومة في المنطقة تطرح قضية الفلسطينيين فاقدي الأوراق الثبوتية".

وأضاف "هذه الحكومة تلعب دوراً كبيراً. فؤاد السنيورة على يقين بمعاناة اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية وبالحاجة إلى إقامة حوار مع الأونروا حول هذا الموضوع. وطلب منّي أن أرفع تقريراً حول الفلسطينيين فاقدي الأوراق الثبوتية. كانت هذه الحكومة أكثر فعاليةً من غيرها في هذا الشأن بشكل خاص".

قدمّت هذه الحكومة مساعدات بقيمة 15 مليون $ لتحسين الظروف المعيشية في مخيّمات اللاجئين الفلسطينيين وتوصلّت إلى اتّفاق مع الأونروا في العام 2005 لتقوم مستشفى رفيق الحريري في منطقة بير حسن بتقديم خدمات للوكالة لمعالجة المرضى (داخل المستشفى أو من يأتي فقط للمعاينة) بأسعار مدروسة.

وقال في هذا الإطار الدكتور جميل يوسف، المسؤول عن برنامج العناية الصحية في الأونروا إنّ "وزارة الصحة تقدّم الدعم التقني للأونروا في إطار العلاج الطبّي. فخلال الحرب في نهر البارد بين الجيش اللبناني وعناصر فتح الإسلام طلبت الحكومة أن يتمّ معالجة أي جريح فلسطيني على نفقة وزارة الصحة".

إنّ معارضة الحكومات التي سبقت حكومة السنيورة أن تُمنح حقوق مدنية كثيرة للاجئين هي نابعة من الخوف من أن تُلغي هذه التسوية "حقّهم في العودة".

واعتبر كوك أنّ هذا استباق حقاً للأمور إذ أنّنا هنا نتكلّم عن حكومة تنوي الحوار من أجل حلّ المسائل التي يعاني منها الفلسطينيّون المقيمون في لبنان".

أقرّت الحكومة في العام 2005 قانوناً يمنح الفلسطينيين الحقّ في العمل ضمن 50 وظيفةً من أصل 72 مُدرجة في وزارة العمل. وراجت انتقادات عديدة اعتبرت أنّه كان يجب منح الفلسطينيين الحق المطلق ليشغروا كلّ الوظائف.

غير أنّ مهن نقابية كثيرة عارضت ذلك مثل الطب والمحاماة والهندسة.

وتنظر الحكومة حالياً في منح الفلسطينيين المقيمين في لبنان حقوقاً إسكانية وقد طلبت من الأونروا أن تقدّم وثائق وأوراق حول قضية اللاجئين فاقدي الأوراق الثبوتية.

على الرغم من العمل الكثير الذي انجزته الحكومة لتحسين الظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، أطلعت ليلي قيصي صحيفة الدايلي ستار، وهي مسؤولة ميدانية لبرنامج الإغاثة والمساعدات الإجتماعية لدى الأونروا أنّه "هناك الفوائد الإجتماعية للفلسطينيين العاطلين عن العمل يجب معالجتها أيضاً".

وأضافت "حالياً هؤلاء الذين حالفهم الحظ ووجدوا عملاً لا يستفيدوا من أي شكل من أشكال الضمان الإجتماعي ونحن نحاول الضغط على الحكومة لتعالج هذا الموضوع".

كوك دعى كلّ الفلسطينيين الذين يعتبرون أنّ لهم الحق بالإستفادة من خدمات الأونروا أن يتقدّموا من مراكز الوكالة وأن يُعرّفوا بأنفسهم إلى المسؤولين عن خدمات الإغاثة.

وختم "لدينا مكاتب في كلّ المخيّمات الفلسطينيّة وفي مناطق أخرى مختلفة. نحن نريد المساعدة فقط. وإن عجزت الأونروا عن مساعدتهم ستحوّل ملّفاتهم إلى من يستطيع ذلك".